ردمد: 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع: 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار
رقم (475)

اتفاق مكة للدفاع المشترك:
تحولات القوة ومستقبل الأمن الإقليمي

لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
32 Years عامًا
Since 1994 منذ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
  د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
  د. عبدالرحمن العريني
- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير
  د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
  أ. صفوان يحيى مسعد

- **لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي**
- أ. سليمان العقيلي (رئيس اللجنة)
- أ. مها مصطفى عقيل (نائب رئيس اللجنة)
- **أعضاء اللجنة***
- د. بسمة التويجري
- د. تركي بن نجر القبلان
- أ. جمال جميل ملائكة
- د. خالد باطرفي
- د. صالح الغامدي سعيد
- أ. د. صدقة فاضل
- د. عبدالرحمن عبد العزيز الهدلق
- د. مطير سعيد الرويحلي

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

مقدمو الأوراق العلمية

- **الورقة الرئيسة:** د. تركي القبلان
- **التعقيب الأول:** د. فهد العرابي الحارثي
- **التعقيب الثاني:** د. مطير الرويحلي
- **إدارة الحوار:** أ. جمال الملائكة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	2
الملخص التنفيذي	3
الورقة الرئيسة	7
التعقيبات	15
المداخلات حول القضية	30
اتفاقية مكة وأبعاد التحول في منظومة الأمن الإقليمي	30
المواقف الإقليمية والدولية من اتفاقية مكة وتداعياتها	31
التحولات الداخلية في إيران وأثر ها في سلوكها تجاه دول الخليج	36
البنية المؤسسية والجاهزية العملياتية لاتفاقية مكة للدفاع المشترك	38
شروط التوسع وآفاق الانفتاح الإقليمي في اتفاقية مكة	41
التكامل الاقتصادي والصناعي بوصفه مدخلا لاستدامة اتفاقية مكة	43
التوصيات	45
المصادر والمراجع	47
المشاركون	49

تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمَّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر أغسطس 2026م، وناقشها نُخبة متميزة من مفكري المملكة من مختلف التخصصات والممارسات، وهم ثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة ومقترحاتهم الهادفة؛ وجاءت القضية بعنوان: اتفاق مكة للدفاع المشترك: تحولات القوة ومستقبل الأمن الإقليمي، وأعد ورقتها الرئيسة د. تركي القبلان، وعقب عليها كلًا من د. فهد العرابي الحارثي، د. مطير الرويحلي، وأدار الحوار حولها أ. جمال الملائكة.

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية "اتفاقية مكة للدفاع المشترك". وأشار د. تركي القبلان في الورقة الرئيسة إلى إمكانية أن تتطور اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان من تحالف نشأ استجابةً لظرف أمني محدد إلى نواة لنظام أمني إقليمي أكثر استدامة، إذا نجحت في الانتقال من الالتزام التعاهدي إلى المأسسة، وتعزيز التكامل الوظيفي والعملياتي بين أطرافها، وتطوير المصالح الاقتصادية والصناعية والتقنية المشتركة. وأوضح أن اتفاقية الدفاع المشترك لا تكفي بمفردها لتأسيس نظام أمني متكامل، وإنما تتحدد قيمتها الاستراتيجية بقدرتها على إنشاء مؤسسات دائمة وآليات للتشاور والتخطيط وتبادل المعلومات وإدارة الأزمات، بما يحول الالتزام السياسي إلى تعاون قابل للتنفيذ والاستمرار. كما يتيح التمايز في موارد القوة بين الدول الثلاث إمكانية تكامل أدوارها، في ظل ما تمتلكه السعودية من ثقل سياسي واقتصادي ودبلوماسي، وتركيا من قدرات عسكرية وتقنية وصناعية دفاعية، وباكستان من ثقل عسكري واستراتيجي. وبيّن د. القبلان أن التهديد الخارجي قد يفسر نشأة الاتفاقية وتقارب إدراك الأطراف للمخاطر، لكنه لا يكفي لتفسير استدامتها؛ إذ يرتبط مستقبلها بقدرتها على إنتاج مؤسسات وقواعد ومصالح مشتركة تستمر بعد تغير مستوى التهديد. ويسهم عدم ارتباط الاتفاقية بخصم محدد في تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف مع تغير مصادر الخطر، كما يمكن أن تدعم قابلية التوسع، ووضع قواعد للعضوية، وتعميق التعاون الاقتصادي والصناعي والتقني، انتقالها من إطار دفاعي ثلاثي إلى بنية أمنية أكثر اتساعًا. ويضاف إلى ذلك البعد الحضاري المرتبط بمكة المكرمة، الذي يمكن أن يعزز شرعية الإطار الأمني وتماسكه بوصفه موردًا مكملًا للقوة المادية، دون أن يحل محل اعتبارات المصلحة والقوة. وعليه، فإن استمرار المؤسسات والتعاون العملياتي والتكامل الاقتصادي والصناعي والتقني بعد انخفاض التهديد سيكون المؤشر الأهم على انتقال الاتفاقية من آلية لموازنته إلى نواة لبنية أمنية إقليمية أكثر استدامة؛ أما تراجع التعاون مع تراجع مستوى التهديد فسيبقيها أقرب إلى تحالف ارتبط بظرف تأسيسه. ومن ثم، لا تتمثل آفاق اتفاقية مكة في إضافة تحالف جديد إلى ميزان القوى الإقليمي فحسب، بل في إمكانية إسهامها تدريجيًا في تشكيل قواعد الأمن الإقليمي وإعادة تنظيم أنماط التعاون بين دول المنطقة.

بينما أكَّد د. فهد العرابي الحارثي في التعقيب الأول أن الورقة تقدم قراءة استراتيجية لاتفاقية مكة للدفاع المشترك، تتجاوز تفسير نشأتها إلى بحث شروط تحولها واستدامتها، مشيرًا إلى أن قوتها المنهجية تتمثل في التمييز بين سبب النشأة، وآلية التحول، وشرط الاستدامة.

وأوضح أن الاتفاقية يمكن أن تنتقل من «تحالف الضرورة» إلى «تحالف المصلحة المستدامة» إذا تحولت من استجابة لتهديد أمني إلى أداة دائمة لإنتاج الأمن، من خلال المأسسة، وإنشاء آليات للتشاور والتخطيط وإدارة الأزمات وتبادل المعلومات والتدريب المشترك. كما أكد أن القيمة الاستراتيجية للاتفاقية لا تكمن في مجرد جمع قدرات السعودية وتركيا وباكستان، وإنما في تكاملها وظيفيًا واستراتيجيًا، بما يعزز التعاون في الصناعات الدفاعية والتقنية والأمن السيبراني والتدريب. وأشار إلى أن عدم ارتباط الاتفاقية بخصم محدد يمنحها مرونة في التعامل مع مصادر التهديد المتغيرة، وأنها لا تتعارض مع منظومة الأمن الخليجي، بل يمكن أن تشكل جسرًا مؤسسيًا بين دوائر أمنية متداخلة. كما أبرز أهمية الدور السعودي في المشاركة في صناعة الأطر الأمنية، والبعد الرمزي لمكة المكرمة في تعزيز شرعية الاتفاقية وتماسكها، إلى جانب مفهوم «الردع بالتنمية» الذي يقوم على تعميق المصالح الصناعية والاستثمارية والتقنية والتجارية لرفع تكلفة الانفكاك. وخلص إلى أن أفق الاتفاقية يتمثل في الانتقال من «التزام عند الخطر» إلى مؤسسة تعمل في أوقات الخطر والاستقرار، ومن التعاون العسكري إلى تكامل القوة والمصالح، بما يمكّنها، إذا استُكملت شروط المأسسة والتكامل والاستدامة، من الإسهام في تشكيل قواعد الأمن الإقليمي وتعزيز الاستقرار والسلام.

في حين ذكر د. مطير الرويحلي في التعقيب الثاني أن اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان تأتي في مرحلة إقليمية ودولية مفصلية تتسم بتزايد الاضطرابات والتحولات في بنية الأمن الإقليمي، ويمثل توجهًا استباقيًا لتحصين المنطقة وتعزيز أمنها في مواجهة المخاطر. وأوضح أن أهمية الاتفاقية تستند إلى الوزن السياسي والاقتصادي والعسكري للدول الثلاث، وتكامل مواقعها الجغرافية وقدراتها، بما يوفر قاعدة يمكن أن تتطور إلى منظومة أمنية مؤثرة في العالمين العربي والإسلامي. كما أشار إلى أن الاتفاقية يمثل امتدادًا لتراكم طويل من العلاقات والتنسيق الدفاعي، ولا سيما بين السعودية وباكستان، وينقل التعاون من المستوى الثنائي إلى إطار دفاعي ثلاثي، يقوم على اعتبار أي هجوم مسلح على إحدى الدول اعتداءً عليها جميعًا، مع التشاور بشأن طبيعة الاستجابة وحجمها، دون تحديد دولة بعينها كخصم. كما أن الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية تتمثل في تعزيز الردع المشترك، ودعم الأمن الوطني السعودي، والاستفادة من القدرات العسكرية والصناعات الدفاعية التركية، وتوظيف الخبرات العسكرية والاستراتيجية الباكستانية، إلى جانب إمكانية تطوير التعاون في الصناعات الدفاعية ونقل التقنية والأمن السيبراني والتدريب والبحث والتطوير. كما أكد أن الاتفاقية يعكس توجهًا نحو تنويع الشراكات الأمنية في الخليج، دون أن يعني التخلي عن العلاقات الدفاعية القائمة مع الولايات المتحدة، وأن تقديمه بوصفه إطارًا دفاعيًا وردعيًا، لا تحالفًا هجوميًا، يمكن أن يسهم في الحد من سوء التقدير والتوترات الإقليمية.

وأشار د. الرويحلي كذلك إلى أهمية إنشاء مؤسسات وآليات دائمة للتنسيق، وإمكانية توسع الاتفاقية مستقبلًا، مع ضرورة مراعاة التحديات المرتبطة باختلاف الأولويات الأمنية للدول الثلاث، واختبار الاتفاقية عند وقوع الأزمات، ومخاطر سوء التقدير، وإدارة العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية. وخلص إلى أن القيمة الحقيقية للاتفاقية لا تكمن في مبدأ الدفاع المشترك وحده، وإنما في القدرة على تحويله إلى تكامل عملياتي ومؤسسي وصناعي وتقني؛ فإذا تحقق ذلك بصورة تدريجية وواقعية، مع الحفاظ على طابعه الدفاعي والانفتاح على الشراكات المختلفة، فقد يصبح الاتفاقية إحدى اللبنات المهمة في إعادة تشكيل منظومة الأمن الإقليمي نحو قدر أكبر من التوازن والاستقلالية والاستقرار.

محاور المداخلات حول القضية

وتطرقت المداخلات لعددٍ من المحاور الرئيسة، شملت اتفاقية مكة والتحول في منظومة الأمن الإقليمي، من خلال بحث أبعاده الاستراتيجية ودوره المحتمل في إعادة تشكيل ترتيبات الأمن الإقليمي؛ والمواقف الإقليمية والدولية من اتفاقية مكة وتداعياته، بما في ذلك الموقف الأمريكي، والموقف الإسرائيلي، والموقف الإيراني، والعلاقات السعودية-الهندية، إلى جانب تداعيات الاتفاقية على البيئة الأمنية الإقليمية بصفة عامة.

المحاور الرئيسة للمداخلات

تناولت المداخلات التحولات الداخلية في إيران وأثرها في سلوكها تجاه دول الخليج، وكذلك البنية المؤسسية والجاهزية العملياتية للدفاع المشترك، من خلال بحث الإطار القانوني والمؤسسي واستدامة الاتفاقية.

الالتزامات الدفاعية

- آليات اتخاذ القرار والتفعيل
- القيادة والسيطرة والتكامل العملياتي
- التدريبات المشتركة واختبار الجاهزية الدفاعية
- إدارة التحديات وضمان الاستدامة

آفاق التوسع

- شروط التوسع وآفاق الانفتاح الإقليمي
- التكامل الاقتصادي والصناعي
- كمدخل لاستدامة اتفاقية مكة

الاستدامة والتكامل

- إضافة إلى شروط التوسع وآفاق الانفتاح الإقليمي في اتفاقية مكة، والتكامل الاقتصادي والصناعي كمدخل لاستدامة اتفاقية مكة، وضمان استمرارية منظومة الأمن الإقليمي المشترك.

الورقة الرئيسة: د. تركي القبلان

المقدمة:

تبحث هذه الورقة في الشروط التي يمكن في ظلها لاتفاقية مكة للدفاع المشترك بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان أن يتطور معها التحالف الدفاعي، من ارتباطه بظرف التهديد الذي أسهم في نشأته، إلى نواة مؤسسية لنظام أمني إقليمي أكثر استدامة. وتنطلق من نظرية مجمعات الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory – RSCT) لدى باري بوزان وأولي ويفر بوصفها الإطار النظري الرئيس لتحليل البنية الأمنية، وتستعين بنظرية موازنة التهديد لدى ستيفن والت لتفسير أحد الدوافع المحتملة لنشأة التحالف.

وتقوم الورقة على التمييز بين ثلاثة مستويات سببية: سبب النشأة، وآلية التحول، وشرط الاستدامة. وتفترض أن التهديد الخارجي قد يفسر توقيت نشوء الاتفاقية لكنه لا يكفي وحده لتفسير استمرارها؛ إذ يتوقف تحولها المحتمل على مأسسة الالتزام الدفاعي وتكامل وظائف القوة بين أطرافها وتعميق المصالح الاقتصادية والصناعية والتقنية بما يرفع تكلفة الانفكاك عنها.

وتخلص الورقة إلى أن اتفاقية مكة لا تمثل في مرحلتها الحالية نظامًا أمنيًا مكتملًا، لكنها تنشئ إمكانية مؤسسية لتطور مثل هذا النظام. ويظل الاختبار الحاسم لهذه الفرضية هو قدرة الاتفاقية على إنتاج أسباب لاستمرارها تتجاوز ظرف نشأتها؛ فإذا استمرت مؤسساتها وتعمقت وظائفها بعد انخفاض مستوى التهديد، انتقلت من مجرد آلية لموازنته إلى عنصر فاعل في إعادة تشكيل بنية الأمن الإقليمي. ويمكن تفسير أحد أبعاد هذا التحول من منظور «الواقعية الحضارية الإسلامية»؛ إذ توفر الرمزية المكانية والحضارية لمكة المكرمة مرجعية حضارية مشتركة تعزز شرعية الإطار الأمني وتماسكه، من دون أن تحل محل منطق المصلحة والقوة الجيوسياسية.

أولًا: المشكلة البحثية

ارتبط الأمن الخليجي لعقود بشبكة متعددة المستويات من الترتيبات الأمنية، شملت الشراكات والضمانات العسكرية مع قوى دولية من خارج الإقليم، إلى جانب ترتيبات دفاعية داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلاقات عسكرية ثنائية ممتدة مع قوى إقليمية وإسلامية، وفي مقدمتها تركيا وباكستان.

غير أن تعدد هذه العلاقات لا يعني بالضرورة وجود نظام أمني موحد؛ فالتراكم الكمي للتعاون العسكري لا يتحول تلقائيًا إلى بنية أمنية مستقرة ما لم ينتج عنه مستوى أعلى من المأسسة والتوقعات المتبادلة والمصالح المشتركة القادرة على الاستمرار بعد تغير الظروف التي أدت إلى نشأتها.

وتكتسب اتفاقية مكة أهميتها من هذا المنظور؛ إذ تجمع المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان في إطار دفاعي واحد، وهي ثلاث دول تمتلك موارد قوة متمايزة وتنتمي إلى دوائر جيوسياسية وأمنية مختلفة، لكنها تتقاطع في فضاء استراتيجي يمتد من الخليج والجزيرة العربية إلى الأناضول وجنوب آسيا.

ولا يكفي توقيع اتفاقية دفاع مشترك للحكم بقيام نظام أمني جديد. فقد تكون الاتفاقية استجابة لارتفاع مستوى التهديد في البيئة الإقليمية، بما ينسجم مع منطق موازنة التهديد لدى ستيفن والت (Walt, 1987)، وقد تتراجع أهميتها إذا انخفض ذلك التهديد. وفي المقابل يمكن أن تتجاوز ظرف نشأتها إذا تحولت إلى مؤسسات دائمة، وتكامل وظيفي، وشبكة مصالح أمنية واقتصادية وتنموية قادرة على إنتاج أسباب مستقلة نسبيًا لاستمرارها.

وتتمثل الإشكالية الأساسية في تحديد الحد الفاصل بين التحالف الدفاعي الذي ينشأ استجابة لظرف التهديد، والتحالف الذي تتطور داخله آليات مؤسسية ووظيفية تمكّنه من الاستمرار والتحول إلى نواة لنظام أمني إقليمي أكثر استدامة.

وفي ضوء ذلك يتحدد السؤال البحثي في الآتي: تحت أي شروط تستطيع اتفاقية مكة للدفاع المشترك أن تتجاوز ظرف تأسيسها وتتحول من آلية لموازنة التهديد إلى نواة لنظام أمني إقليمي مستدام؟

ثانيًا: الدراسات السابقة

1. نظرية مجمعات الأمن الإقليمي

تمثل نظرية مجمعات الأمن الإقليمي (RSCT) الإطار النظري الرئيس للدراسة. وقد تطورت جذورها في أعمال باري بوزان، ثم صاغها بوزان وأولي ويفر بصورة أكثر اكتمالًا في كتاب Regions and Powers، انطلاقًا من أن التفاعلات الأمنية تميل إلى التركز إقليميًا؛ لأن التهديدات والمخاوف الأمنية تنتقل عادة عبر المسافات القصيرة بكثافة أعلى، فتتشكل مجموعات من الدول يرتبط أمن كل منها بأمن محيطها بدرجة يصعب معها تحليلها بصورة منفصلة (Buzan, 1991; Buzan & Wæver, 2003).

وتتشكل المجمعات الأمنية من خلال تفاعل توزيع القوة مع أنماط العداء والوئام (Amity/Enmity)، ولا تفترض النظرية أن حدودها جامدة أو معزولة بصورة مطلقة؛ إذ تناول بوزان وويفر حالات تتداخل فيها التأثيرات بين المجمعات، واستخدما مفاهيم مثل الدولة العازلة (Insulator) والتراكب (Overlay) وغيرها من الأدوات لتفسير البنى الإقليمية المعقدة (Buzan & Wæver, 2003).

وتفيد النظرية في تحديد موقع اتفاقية مكة داخل البنية الأمنية الأوسع، وفي اختبار ما إذا كان تكثيف العلاقات بين أطرافها قادرًا على التأثير في أنماط الترابط القائمة بين دوائر أمنية متعددة.

2. نظرية موازنة التهديد:

يقدم ستيفن والت في كتابه «أصول التحالفات» (The Origins of Alliances, 1987) نظرية موازنة التهديد، التي ترى أن الدول لا تتحالف بالضرورة لموازنة القوة المجردة، وإنما تميل إلى موازنة التهديد كما تدركه، ويتشكل هذا الإدراك من تفاعل القوة الكلية والقرب الجغرافي والقدرات الهجومية والنوايا العدوانية المتصورة (Walt, 1987).

ويوفر هذا المدخل تفسيرًا مهمًا لدوافع نشأة التحالف؛ إذ يمكن قراءة اتفاقية مكة في ضوء ارتفاع مستوى التهديد في البيئة الإقليمية وتقارب إدراك أطرافها للمخاطر الأمنية. ولا تستبعد الورقة هذا التفسير وإنما توظفه لفهم دوافع النشأة، ثم تختبر مدى كفايته لتفسير المسار اللاحق للاتفاقية. فإذا تراجع التعاون بانخفاض مستوى التهديد، ازدادت القوة التفسيرية لموازنة التهديد؛ أما إذا استمرت المؤسسات وتعمقت وظائفها بعد تغير البيئة التي دفعت إلى التأسيس، فإن التهديد يظل مفسرًا للنشأة لكنه يصبح غير كافٍ وحده لتفسير الاستدامة.

3. الفجوة البحثية

لا تتمثل الفجوة البحثية في غياب الدراسات حول التحالفات أو مجمعات الأمن الإقليمي، وإنما في اختبار الشروط التي يمكن في ظلها لتحالف دفاعي يجمع دولًا محورية تنتمي إلى دوائر أمنية مختلفة أن يتطور من استجابة مرتبطة بظرف التهديد إلى بنية مؤسسية أكثر استدامة. ومن هنا تركز الورقة على العلاقة بين نشأة التحالف تحت تأثير التهديد، وبين قدرته لاحقًا على إنتاج قواعد ومصالح وآليات مؤسسية تعزز استمراره وتتجاوز ظرف التأسيس.

ثالثًا: المنهجية والفرضيات

تعتمد الورقة منهج دراسة الحالة النوعية، من خلال تحليل اتفاقية مكة للدفاع المشترك والبيانات الرسمية المرتبطة بها في ضوء الإطار النظري، بهدف تفسير دوافع نشأة التحالف واختبار المؤشرات الدالة على قابليته للتطور نحو بنية أمنية مؤسسية أكثر استدامة. وتستند إلى النصوص الرسمية المعلنة للاتفاقية والبيانات المصاحبة لها حتى أغسطس 2026.

رابعًا: اتفاقية مكة وآليات التحول

1. من الالتزام التعاهدي إلى المأسسة

يمثل الانتقال من التعاون الأمني المرن إلى الالتزام الدفاعي التعاهدي خطوة أولى نحو بناء توقعات أكثر استقرارًا بشأن سلوك الأطراف وقت الأزمات. لكن النص القانوني يظل شرطًا لازمًا لا كافيًا؛ لأن القيمة البنيوية للاتفاقية ستتحدد بقدرتها على إنتاج مؤسسات دائمة وآليات للتشاور والتخطيط وتبادل المعلومات وإدارة الأزمات.

وهنا يكمن الفارق بين اتفاق يعلن الالتزام ومؤسسة تجعل الالتزام قابلًا للتنفيذ والتوقع.

2. التمايز الوظيفي وتكامل القوة

تمتلك أطراف الاتفاقية موارد قوة متمايزة يمكن، إذا جرى تنظيمها مؤسسيًا أن تتحول من تجميع للقدرات إلى تكامل للوظائف.

تمتلك المملكة العربية السعودية ثقلًا سياسيًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا وموقعًا مركزيًا في المجالين العربي والإسلامي، بينما تمتلك تركيا قاعدة صناعية دفاعية وقدرات عسكرية وتقنية متقدمة، وتمثل باكستان قوة عسكرية وبشرية ذات ثقل استراتيجي، فضلًا عن كونها دولة نووية. ولا يعني وجود القدرات النووية الباكستانية اندراجها تلقائيًا ضمن الالتزام الدفاعي المشترك ما لم يرد نص صريح بذلك؛ ولذلك يبقى موقعها من معادلة الدفاع المشترك محاطًا بغموض استراتيجي محسوب، من دون افتراض ضمان نووي غير معلن.

ويزيد التمايز الوظيفي من قيمة الترابط إذا أصبح كل طرف يقدم وظيفة استراتيجية يصعب تعويضها بالكامل من الأطراف الأخرى.

3. التهديد غير المسمّى ومرونة التحالف

إذا لم تُبنَ الاتفاقية على تسمية خصم محدد، فإن ذلك يمنحها مرونة أكبر من تحالف مرتبط حصريًا بمواجهة دولة بعينها.

فالتهديد المعرّف وظيفيًا باعتباره اعتداءً على أحد الأطراف أو تهديدًا لأمنه يسمح للبنية بالتكيف مع تغير مصادر الخطر. وقد يكون التهديد سببًا مباشرًا للنشأة، لكن عدم ربط الاتفاقية بخصم دائم يتيح لها إمكانية تجاوز ذلك الظرف بما يمنح الاتفاقية قابلية أكبر للتكيف مع تغير مصادر التهديد بدل ارتباط استمرارها بخصم محدد.

4. قابلية التوسع

تكتسب إمكانية انضمام دول أخرى أهميتها إذا تحولت إلى قواعد عضوية محددة وقابلة للتطبيق. فالانفتاح وحده لا يصنع نظامًا أمنيًا، لكن وجود شروط وإجراءات وحقوق والتزامات للعضوية يعني أن الاتفاقية بدأت تنتقل من علاقة ثلاثية محددة إلى إطار قادر على إعادة إنتاج قواعده وتوسيع نطاقها.

5. القوة الضابطة وصناعة الإطار

يستخدم مفهوم القوة الضابطة هنا لوصف قدرة الدولة على تجاوز مجرد إدارة موقعها داخل توازن قائم إلى المساهمة في بناء الإطار الذي تنتظم داخله علاقات القوة.

ومن هذا المنظور، يمنح الدور السعودي في استضافة الاتفاقية والمساهمة في تشكيل إطارها المملكة موقعًا مهمًا في عملية بناء البنية الأمنية الناشئة، من دون أن يعني ذلك احتكار تحديد قواعدها؛ إذ تستند طبيعتها الثلاثية إلى توافق الأطراف المؤسسة. فالقوة الضابطة بهذا المعنى، ليست مرادفًا للهيمنة، وإنما قدرة على المبادرة وتجميع الفاعلين والمساهمة في تحويل القوة المتفرقة إلى قواعد أمنية مشتركة

6.الرمزية الجيو-حضارية والواقعية الحضارية الإسلامية

توظف الورقة مفهوم «الواقعية الحضارية الإسلامية» لتفسير أحد الأبعاد غير المادية في اتفاقية مكة، من دون فصله عن حسابات القوة والمصلحة التي تحكم العلاقات بين الدول. فالرمزية المكانية والحضارية لمكة المكرمة لا تحل محل المصالح الوطنية أو موازين القوة، وإنما توفر مرجعية حضارية مشتركة يمكن أن تضيف إلى الإطار الأمني بعدًا رمزيًا يتجاوز الوظيفة الدفاعية المباشرة.

ومن هذا المنظور يتم التعامل مع البعد الحضاري بوصفه موردًا مكملًا للقوة المادية، يمكن أن يعزز شرعية البنية الناشئة وتماسكها من دون افتراض أنه يلغي اختلاف المصالح بين أطرافها أو يضمن استدامة التعاون بينها. وبذلك تجمع «الواقعية الحضارية الإسلامية» بين الاعتراف بمنطق القوة والمصلحة وبين إدراك الوظيفة التي يمكن أن تؤديها الروابط الحضارية في بناء الأطر الأمنية المشتركة.

7. الردع بالتنمية واستدامة المؤسسة

تزداد قدرة البنية الأمنية على الاستمرار كلما تجاوزت التعاون العسكري إلى شبكة من المصالح الصناعية والاستثمارية والتقنية والتجارية.

وهنا يؤدي مفهوم الردع بالتنمية (القبلان، 2026) وظيفة مزدوجة: داخليًا، يعزز المصالح المشتركة بما يرفع كلفة التراجع عن التعاون. وخارجيًا، يوسع شبكة المصالح المرتبطة باستقرارها. وبذلك لا يعود الردع قائمًا على القدرة العسكرية وحدها وإنما على تعدد المصالح التي يصبح استقرار النظام الأمني شرطًا لحمايتها.

خامسًا: مؤشرات التحول والاستدامة

لا يمكن الحكم على تحول الاتفاقية من خلال النوايا المعلنة وحدها، ولذلك يمكن اقتراح مجموعة من المؤشرات القابلة للرصد:

الدلالة	المؤشر	البعد
الانتقال من الاتفاق إلى المأسسة	إنشاء مجلس أو هيئة وأمانة دائمة	المأسسة
قابلية تشغيل الالتزام	آليات وخطط مشتركة لإدارة الأزمات	التخطيط الدفاعي
تحويل الالتزام إلى جاهزية	انتظام التدريبات والمناورات	التدريب
تعميق التكامل العملياتي	شبكة اتصال وتبادل معلومات	المعلومات والقيادة
تكامل وظيفي طويل الأجل	تطوير وإنتاج ونقل تقنية مشترك	الصناعة الدفاعية
ارتفاع تكلفة الانفكاك	نمو الاستثمارات والمشروعات الثلاثية	التنمية
قابلة البنية للتوسع	وضع قواعد وإجراءات رسمية للانضمام	العضوية
مرونة النظام	استمرار المؤسسة رغم اختلافات ثنائية	إدارة الخلاف
الاختبار الحاسم للاستدامة	استمرار المؤسسات بعد انخفاض التهديد	الاستقلال عن التهديد

وفي المقابل، تضعف فرضية النظام الأمني الناشئ إذا بقيت الاتفاقية من دون مؤسسات دائمة، أو اقتصر التعاون على اللقاءات السياسية، أو تعطل عند أول أزمة، أو تراجعت كثافته مباشرة بعد انخفاض التهديد.

وبذلك تصبح الفرضية البحثية قابلة للاختبار والنفي، ولا يتحول «النظام الأمني الجديد» إلى نتيجة مفترضة مسبقًا.

الخاتمة:

تظهر الورقة أن اتفاقية مكة للدفاع المشترك لا تمثل بمجرد توقيعها نظامًا أمنيًا إقليميًا مكتملًا، لكنها تنشئ إمكانية مؤسسية للتحول نحو مثل هذا النظام إذا استُكملت شروط المأسسة والتكامل والاستدامة.

وتقدم نظرية موازنة التهديد تفسيرًا لأحد الدوافع المحتملة لنشأة التحالف في بيئة تتصاعد فيها المخاطر، بينما تتيح نظرية مجمعات الأمن الإقليمي قراءة موقع هذا التقارب داخل البنية الأمنية الإقليمية الأوسع. ومن هذا المنظور يسهم إدراك التهديد في تفسير النشأة، بينما تحدد المأسسة والتكامل الوظيفي قابلية التحول، ويسهم الترابط التنموي في تعزيز شروط الاستدامة.

في هذا السياق تقدم مفاهيم القوة الضابطة، والردع بالتنمية، والواقعية الحضارية الإسلامية أدوات تفسيرية مكملة؛ فالقوة الضابطة تفسر وظيفة المبادرة والمساهمة في صناعة الإطار الأمني، والردع بالتنمية يفسر كيف يمكن لتشابك المصالح التنموية والاستراتيجية أن يرفع تكلفة الانفكاك من البنية المشتركة، بينما تفسر الواقعية الحضارية الإسلامية الوظيفة التي يمكن أن تؤديها الرمزية المكانية والحضارية لمكة المكرمة بوصفها مرجعية حضارية جامعة تعزز شرعية الإطار وتماسكه من دون أن تحل محل منطق القوة والمصلحة.

ويظل المسار المؤسسي للاتفاقية هو الاختبار الأكثر أهمية. فإذا تراجعت كثافة التعاون مع انخفاض مستوى التهديد، بقيت الاتفاقية أقرب إلى تحالف دفاعي ارتبط استمراره بظرف التأسيس. أما إذا استمرت مؤسساتها وتعمقت المصالح والصناعات الدفاعية المشتركة وتطورت آليات التخطيط والتنسيق والعضوية وحافظت البنية على تماسكها أمام اختلافات أعضائها، فإن ذلك يعزز فرضية انتقال التحالف من الاستجابة لظرف التهديد إلى نواة مؤسسية لنظام أمني أكثر استدامة.

وعندئذ لا يتمثل التحول في مجرد إضافة تحالف جديد إلى ميزان القوى الإقليمي، وإنما في الانتقال التدريجي من التكيف مع بنية الأمن الإقليمي إلى المشاركة في تشكيل قواعدها.

فالتهديد قد يكون دافعًا إلى نشوء التحالف، لكن المأسسة هي التي تمنحه قابلية التحول إلى نظام؛ وكلما استطاعت البنية المؤسسية الاستمرار بعد تغير ظرف التهديد، اقتربت اتفاقية مكة من التحول من آلية لموازنته إلى بنية فاعلة في تشكيل الأمن الإقليمي.

التعقيبات:

- **التعقيب الأول: د. فهد العرابي الحارثي**

حفلت الورقة بالتحليل الاستراتيجي الواعي لهذا الحدث الضخم الذي آذن بترسيخ مفاهيم جديدة للدفاع المشترك وأعاد تعريف الأمن الإقليمي القائم على الردع من أجل السلام.

والحقيقة أن الورقة تقدم قراءة استراتيجية مهمة لاتفاقية مكة للدفاع المشترك، ولا تتوقف أهميتها عند تناول حدث سياسي أو أمني كبير في لحظته الراهنة، وإنما تتجاوز ذلك إلى محاولة وضع الاتفاقية داخل إطار تحليلي يفسر كيف تنشأ التحالفات، وكيف تتحول، وتحت أي شروط تستطيع الاستمرار بعد تغير الظروف التي أسهمت في ولادتها.

وهذه هي القيمة العلمية الأساسية للورقة لأنها لا تنطلق من افتراض أن مجرد توقيع اتفاقية للدفاع المشترك يعني بالضرورة ولادة نظام أمني جديد، بل تميز بوضوح بين «سبب النشأة» و«آلية التحول» و«شرط الاستدامة».

وهذا التمييز الثلاثي يمثل نقطة قوة منهجية؛ إذ يحرر تحليل اتفاقية مكة من مقاربتين متناقضتين شائعتين: الأولى تبالغ في نتائج الاتفاقية منذ لحظة توقيعها، والثانية تقلل من أهميتها لأنها لا ترى فيها، منذ البداية، بنية مماثلة لتحالفات دولية مضى على تأسيسها عقود. والصحيح أن المؤسسات الأمنية الكبرى لا تولد مكتملة، وإنما تنشأ غالبًا استجابة لاحتياجات وظروف تاريخية محددة، ثم تكون قدرتها على تحويل الاستجابة المؤقتة إلى قواعد ومؤسسات ومصالح دائمة هي معيار نجاحها الحقيقي.

ومن هنا أجد أن السؤال الذي تبنته الورقة: «تحت أي شروط تستطيع اتفاقية مكة للدفاع المشترك أن تتجاوز ظرف تأسيسها وتتحول من آلية لموازنة التهديد إلى نواة لنظام أمني إقليمي مستدام؟» سؤال موفق علميًا لأنه لا يفترض النتيجة مقدما، وإنما يجعل مستقبل الاتفاقية موضوعًا للاختبار. وهذه نقطة بالغة الأهمية في أي دراسة تسعى إلى دعم الاتفاقية من موقع علمي؛ فالتأييد الأكثر إقناعًا ليس التأييد القائم على المبالغة، وإنما الذي يستطيع تحديد شروط النجاح، ومؤشرات تحققها، وكذلك الحالات التي يمكن أن تحول دونها.

أولًا: من «تحالف الضرورة» إلى «تحالف المصلحة المستدامة "»

أتفق مع الورقة في أن نظرية «موازنة التهديد» لستيفن والت توفر مدخلًا مناسبًا لفهم جانب مهم من البيئة التي أحاطت بولادة الاتفاقية. فالدول، كما تشير الورقة، لا تستجيب للقوة المجردة فحسب، وإنما لطبيعة التهديد كما تدركه، والذي يتشكل من القدرات والنوايا والقرب الجغرافي وإمكان استخدام القوة.

لكن أهمية اتفاقية مكة، من وجهة نظري، تبدأ تحديدًا من النقطة التي قد تنتهي عندها موازنة التهديد، أي عندما لا تعود الاتفاقية مجرد استجابة لقلق أمني آني، بل تصبح أداة دائمة لإنتاج الأمن.

وهذا فارق جوهري. فهناك تحالفات تنشأ لأن خطرًا ما ظهر، وتنتهي أو تضعف بانتهائه؛ وهناك تحالفات ينشئها الخطر في البداية، لكنها تطور لاحقًا شبكة من المصالح والمؤسسات والقواعد والتفاعلات تجعل استمرارها مصلحة قائمة بذاتها. وهذا هو المسار الذي ينبغي العمل على أن تسلكه اتفاقية مكة.

لذلك فإن أكثر ما يستحق التأكيد في الورقة هو فرضيتها القائلة إن نجاح الاتفاقية لن يقاس فقط بقدرتها على مواجهة تهديد معين، وإنما بقدرتها على إنتاج أسباب مستقلة. وأرى أن هذه الفكرة يمكن اعتبارها المفتاح النظري لفهم مستقبل الاتفاقية.

ثانيًا: المأسسة هي الحد الفاصل بين الإعلان الاستراتيجي والنظام الأمني

تؤكد الورقة بحق أن النص التعاهدي، على أهميته، شرط لازم ولكنه غير كافٍ، وأن القيمة الحقيقية للاتفاقية ستظهر عندما تتحول إلى مؤسسات دائمة وآليات للتشاور والتخطيط وتبادل المعلومات وإدارة الأزمات..

وهذه مسألة تستحق تأكيدًا أكبر؛ لأن التاريخ الدولي يبين أن الفرق بين اتفاق دفاعي محدود وبين منظومة أمنية مؤثرة يكمن في البنية الواقعة بين القرار السياسي والعمليات العسكرية.

ويمكن تصور هذه البنية في حالة اتفاقية مكة مستقبلًا من خلال مجلس دفاع مشترك، وأمانة أو هيئة دائمة، ولجان للتخطيط الاستراتيجي، وآلية لإدارة الأزمات، ونظام للإنذار المبكر، وقنوات مؤمّنة لتبادل المعلومات، وتدريبات دورية، وتخطيط مشترك لسيناريوهات الطوارئ، فضلًا عن بناء قدر متدرج من قابلية التشغيل البيني بين القوات المسلحة للدول الثلاث.

فالمؤسسة في النهاية ليست مبنى إداريًا بل هي تحويل الالتزام السياسي إلى سلوك قابل للتنفيذ وأكثر اعتمادًا على إجراءات متفق عليها سلفًا، كانت اتفاقية مكة أقرب إلى التحول من اتفاق دفاعي إلى بنية أمنية وكلما أصبحت استجابة الدول الثلاث في الأزمات أقل اعتمادًا على الارتجال.

ولهذا أرى أن جدول المؤشرات الذي تقترحه الورقة من أفضل أجزائها، لأنه يحول الفرضية النظرية إلى مجموعة من العلامات التي يمكن مراقبتها مستقبلًا: المأسسة، والتخطيط الدفاعي، والتدريب، وتبادل المعلومات، والصناعة الدفاعية، والاستثمارات المشتركة، وقواعد العضوية، والقدرة على إدارة الخلاف، ثم الاختبار الأهم وهو استمرار المؤسسة بعد انخفاض مستوى التهديد.

ثالثًا: قوة الاتفاقية في «تكامل القدرات» لا مجرد جمعها

من أكثر الأفكار وجاهة في الورقة حديثها عن «التمايز الوظيفي». فالدول الثلاث ليست نسخًا متكررة من بعضها، وإنما تمتلك مصادر قوة مختلفة: المملكة العربية السعودية بما لديها من ثقل سياسي واقتصادي ودبلوماسي ومكانة عربية وإسلامية؛ وتركيا بقدراتها العسكرية وقاعدتها الصناعية والتقنية؛ وباكستان بثقلها العسكري والبشري والاستراتيجي وامتلاكها للسلاح النووي.

وهذه ليست نقطة ثانوية، بل ربما كانت واحدة من أهم المزايا البنيوية للاتفاقية. فالتحالف الأقوى ليس بالضرورة ذلك الذي يضم دولًا متشابهة، وإنما الذي تستطيع دوله أن تجعل نقاط القوة لدى كل طرف مكملة لنقاط القوة عند الآخرين.

وهنا يمكن أن تظهر القيمة بعيدة المدى لاتفاقية مكة في مجالات الصناعات الدفاعية، ونقل التقنية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي العسكري، والطائرات المسيّرة، وأنظمة القيادة والسيطرة، والتدريب والتعليم العسكري، والأمن البحري وحماية طرق التجارة.

وهذا يقود إلى نتيجة مهمة وهي: اتفاقية مكة لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مجرد «جمع لثلاثة جيوش»، وإنما مشروعًا محتملًا لبناء منظومة متكاملة من القدرات. جمع القدرات فجمع القدرات يحقق إضافة حسابية، أما تكاملها فينتج قيمة استراتيجية قد تكون أكبر من مجموع أجزائها.

وأحسنت الورقة، في الوقت نفسه، عندما تعاملت بحذر علمي مع القدرة النووية الباكستانية، ولم تستنتج منها تلقائيًا وجود مظلة نووية مشتركة إذ لا تسمح المعطيات المشار إليها في الورقة بمثل هذا الاستنتاج ما لم يوجد نص صريح. وهذه الدقة مهمة حتى لا يتحول «الغموض الاستراتيجي» إلى افتراض بحثي غير مثبت.

رابعًا: عدم تسمية عدو محدد مصدر قوة وليس مصدر غموض

أتفق مع ما ذهبت إليه الورقة بشأن أهمية ألا تُختزل اتفاقية مكة في كونها تحالفًا ضد دولة بعينها. فهي تشير إلى أن عدم بناء الاتفاقية على تسمية خصم محدد يمنحها مرونة أكبر للتعامل مع مصادر التهديد المتغيرة.

وهذه الفكرة لها أهمية سياسية تتجاوز بعدها النظري.

فاتفاقية تستهدف دولة محددة يمكن أن تفقد جزءًا من مبرراتها إذا تغيرت العلاقة مع تلك الدولة. أما اتفاقية وظيفتها حماية أمن الدول الأعضاء وسيادتها واستقرارها ومواجهة الاعتداءات والمخاطر، فإنها تبقى قابلة للعمل حتى مع تغير خريطة التهديدات.

وبهذا المعنى فإن اتفاقية مكة ينبغي أن تقدم إقليميًا ودوليًا باعتبارها إطارًا للاستقرار والردع الوقائي وحفظ السلام، لا باعتبارها محورًا هجوميًا في مواجهة محور آخر.

وهذا يمنحها أيضًا قدرة أفضل على التوسع مستقبلًا، وهي نقطة أحسنت الورقة إثارتها حين ربطت التوسع ليس بمجرد إعلان أن الباب مفتوح، وإنما بوجود قواعد وإجراءات وحقوق والتزامات واضحة للعضوية.

خامسًا: الاتفاقية لا تناقض الأمن الخليجي بل يمكن أن توسع دوائره

فالأمن الوطني السعودي، والأمن الخليجي، والأمن العربي، والأمن في المجال الإسلامي الأوسع ليست دوائر متعارضة بالضرورة.

يمكن في تقديري تطوير التحليل بإضافة فكرة مهمة: أن اتفاقية مكة لا ينبغي وضعها في مواجهة منظومة مجلس التعاون الخليجي أو ترتيبات الأمن الخليجي القائمة كما يردد البعض، وإنما في إطار **دوائر أمن متكاملة ومتداخلة.**

ويمكن للسعودية أن تعمل على تعزيز البيت الخليجي وفي الوقت نفسه تبني شراكات دفاعية أوسع مع قوى محورية مثل **تركيا وباكستان.**

بل إن منطق «مجمعات الأمن الإقليمي» الذي اعتمدت عليه الورقة يساعد في تفسير الحاجة إلى مثل هذه الصيغ؛ لأن اتفاقية مكة تجمع بالفعل دولاً تنتمي إلى فضاءات أمنية مختلفة ولكنها متصلة تتمثل في **الخليج والجزيرة العربية، والأناضول وشرق المتوسط، وجنوب آسيا.** وهذا ما أشارت إليه الورقة بوضوح عند توصيفها للموقع الجيوسياسي للأطراف الثلاثة.

ومن ثم فإن القيمة الاستراتيجية المحتملة للاتفاقية تكمن في أنها لا تلغي البنى الأمنية الموجودة، وإنما تشكل **جسرًا مؤسسيًا بينها.**

سادسًا: السعودية من إدارة التوازن إلى المشاركة في صناعة النظام

تقدم الورقة مفهوم «القوة الضابطة» لتفسير الدور السعودي، وهو من المفاهيم الجديرة بالتطوير. فالقوة الضابطة، كما تعرفها الورقة، لا تعني الهيمنة، وإنما القدرة على المبادرة وتجميع الفاعلين والمساهمة في تحويل القوة المتفرقة إلى قواعد أمنية مشتركة.

وهذا توصيف مهم للتحول الذي يمكن أن تعبر عنه اتفاقية مكة في السياسة السعودية.

فثمة فارق بين دولة تتكيف مع النظام الإقليمي كما هو، ودولة تمتلك من الموارد والعلاقات والمشروعية السياسية ما يمكنها من المشاركة في تصميم النظام نفسه.

ومن هذه الزاوية، قد تكون القيمة الأبعد للاتفاقية أنها تعكس تطورًا من إدارة المخاطر إلى صناعة الأطر التي تضبط المخاطر. وهذا لا يعني الاستغناء عن الشراكات الدولية القائمة، ولا بناء منظومة مضادة لها، بل يعني رفع قدرة دول المنطقة الرئيسية على تحمل نصيب أكبر من مسؤولية أمنها واستقرارها. ويمكن أن تنشأ هنا صيغة مهمة للأمن الإقليمي: استقلالية استراتيجية متزايدة من دون قطيعة مع الحلفاء الدوليين.

سابعًا: مكة ليست مجرد مكان للتوقيع

من الأفكار المميزة في الورقة إدخال مفهوم «الواقعية الحضارية الإسلامية» لتفسير القيمة الرمزية لاختيار مكة المكرمة، مع الحرص على عدم إحلال العامل الحضاري محل المصالح والقوة.

وأرى أن هذه الموازنة صحيحة منهجيًا.

ففي السياسة الدولية لا تكفي الرمزية وحدها لبناء التحالفات، لكن الخطأ المقابل أيضًا هو الاعتقاد بأن الرموز والهوية والتاريخ والمشروعية الحضارية لا قيمة لها.

إن اختيار مكة يمنح الاتفاقية معنى إضافيًا؛ فالدول المؤسسة الثلاث دول إسلامية كبرى، واختيار أقدس مدن المسلمين لتأسيس إطار دفاع مشترك يخلق رأسمالًا رمزيًا وسياسيًا لا يتوافر بالدرجة نفسها لو تم التوقيع في أي مكان آخر.

ومع ذلك، فإن قوة «الواقعية الحضارية» كمفهوم علمي ستزداد كلما أمكن تحويلها مستقبلًا إلى فرضيات أكثر تحديدًا: هل تزيد الهوية المشتركة الثقة بين الأطراف؟ هل تسهّل توسيع العضوية؟ هل تعزز الشرعية المجتمعية للاتفاقية؟ وهل تساعد على امتصاص الاختلافات السياسية عندما تظهر؟

أي إن البعد الحضاري يصبح أكثر قيمة علميًا عندما لا يبقى مجرد تفسير للرمزية، وإنما يتحول إلى متغير يمكن ملاحظة أثره في السلوك المؤسسي.

ثامنًا: «الردع بالتنمية» ربما يكون مفتاح الاستدامة الأهم

أتفق كذلك مع الورقة في تجاوز المفهوم العسكري التقليدي للردع إلى مفهوم «الردع بالتنمية». فهي تربط استدامة النظام الأمني بتوسع المصالح الصناعية والاستثمارية والتقنية والتجارية، بحيث تصبح تكلفة الانفكاك من الاتفاقية أعلى كلما تعمقت هذه المصالح.

وأرى أن هذه الفكرة تستحق موقعًا محوريًا في مستقبل اتفاقية مكة.

فأقوى التحالفات ليست فقط تلك التي يخشى أعضاؤها عدوًا مشتركًا، وإنما أيضًا تلك التي يخشى أعضاؤها خسارة ما بنوه معًا.

وحين تتشكل مشروعات دفاعية وصناعية واستثمارية وبحثية وتكنولوجية مشتركة بين الدول الثلاث، ويتسع التدريب وتبادل الخبرات والاستثمار، تتغير طبيعة الاتفاقية: لم يعد استمرارها مرتبطًا بالخطر الخارجي وحده، بل يصبح مرتبطًا أيضًا بمصالح داخلية متراكمة.

وهنا تنتقل الاتفاقية من «ردع الخصم» إلى صيغة أكثر شمولًا يمكن تسميتها ردع التفكك نفسه؛ لأن تكلفة الانفصال عن المنظومة تصبح اقتصادية وتقنية وعسكرية وسياسية في آن واحد.

خلاصة التعقيب

في المحصلة، أرى أن هذه الورقة تقدم أساسًا نظريًا جادًا لفهم اتفاقية مكة بعيدًا عن المبالغة من جهة، وبعيداً عن التقليل من أهميتها كما يريد البعض من جهة أخرى. وهي تصيب في استنتاجها المركزي بأن الاتفاقية لا تمثل، بمجرد توقيعها، نظامًا أمنيًا إقليميًا مكتملًا، لكنها تفتح إمكانية حقيقية لبناء نواة مثل هذا النظام إذا تحققت شروط المأسسة والتكامل والاستدامة.

وإذا أردنا تكثيف المسألة كلها في معادلة واحدة، فيمكن القول:

التهديد قد يفسر لماذا وُلدت اتفاقية مكة، لكنه لن يكون وحده كافيًا لتفسير لماذا ينبغي أن تستمر. الذي سيضمن الاستمرار هو قدرة الدول الثلاث على تحويل الاتفاقية من «التزام عند الخطر» إلى مؤسسة تعمل في زمن الخطر وفي زمن الاستقرار معًا؛ ومن تعاون عسكري إلى تكامل في القوة والصناعة والتقنية والمصالح؛ ومن علاقة ثلاثية إلى إطار يمتلك قواعد للعضوية والتوسع، ومن إدارة الأزمات بعد وقوعها إلى صناعة بيئة ردع تقلل أصلًا احتمالات وقوعها.

وعندئذ يمكن لاتفاقية مكة أن تحقق وظيفة تتجاوز الدفاع عن ثلاثة أعضاء إلى الإسهام في توفير سلعة استراتيجية عامة للإقليم هي الاستقرار.

ومن هنا فإن دعم اتفاقية مكة ليس موقفًا منحازًا إلى منطق المحاور أو الصراعات، بل يمكن تأسيسه علميًا على منطق مختلف تمامًا: بمعنى أن الإقليم الذي تمتلك دوله القدرة على تنظيم علاقاتها الأمنية وبناء آليات الردع والتشاور وإدارة الأزمات، هو إقليم أكثر قدرة على حماية التنمية والسلام، وأقل تعرضًا للفوضى والمغامرات العسكرية.

كما أن الاتفاقية، إذا تطورت بهذه الصورة، لا ينبغي النظر إليها باعتبارها بديلًا عن الأطر الخليجية أو العربية أو عن الشراكات الدولية، وإنما طبقة إضافية من طبقات الأمن، تزيد قدرة دول المنطقة على حماية مصالحها وتخفض مستوى الاعتماد المطلق على ترتيبات يقررها الآخرون من خارجها.

وربما تكون النتيجة الأهم التي يمكن البناء عليها في الورقة هي ما تنتهي إليه من أن التحول الحقيقي لا يقع عندما يضاف تحالف جديد إلى ميزان القوى، بل عندما تنتقل الدول من مجرد التكيف مع بنية الأمن الإقليمي إلى المشاركة في تشكيل قواعد تلك البنية.

وهذا تحديدًا هو الأفق الاستراتيجي الذي يجعل اتفاقية مكة مشروعًا يستحق الدعم والتطوير: ليس لأنها تعد بإلغاء المخاطر من الإقليم فقط، ولا لأنها يمكن أن تحل دفعة واحدة جميع إشكالاته الأمنية فقط أيضا، وإنما لأنها تفتح الباب أمام انتقال نوعي في التفكير؛ من انتظار الضمان الأمني إلى المشاركة في إنتاجه، ومن رد الفعل إلى المبادرة، ومن توازن القوة المؤقت إلى بناء مؤسسات ومصالح تجعل السلام والاستقرار أكثر رسوخًا.

التعقيب الثاني: د. مطير الرويحلي

تأتي هذه الاتفاقية الدفاعية الثلاثية بين هذه الدول الإقليمية الوازنة في مرحلة مفصلية ووضع إقليمي ودولي متأزم وقابل لتحولات بنوية وهيكلية في إقليم الشرق الأوسط بعد الصراع الأمريكي الإيراني الذي لم تتضح مالاته ولا نتائجه وخصوصا انه تحول من الأهداف المعلنة للحرب من الجانب الأمريكي إلى عودة مضيق هرمز إلى وضعه الطبيعي قبل الحرب بجدلية تدور في حلقة ليست مفرغة، بل ملئه بالعنف والعنف المضاد وتعطيل لطاقة العالم وتجارته وإمداداته وسلاسل الإمداد والتموين والغذاء وهذا له دلالات كثير ليس هذا مجال الحديث عنها، وفي هذه الظروف وهذ المعطيات والتحولات الكبيرة كنتيجة وانعكاس مباشر لهذا الصراع يحاول الأمير محمد ابن سلمان ولي العهد رئس مجلس الوزراء حفظه الله أن ينأى بالمملكة والمنطقة العربية بأكملها من الآثار السلبية لهذا الصراع سواء من ناحية تجنب المواجه المباشرة مع ايران بعد استهداف المملكة ودول المنطقة ورفض التعاون مع الجانب الأمريكي بالسماح باستخدام أراضي المملكة وأجوائها في هذا الصراع، المقاربة الأهم من وجهة نظري التي يتبناها سموه هو تعزيز وتحصين المنطقة ضد الأخطار المحيطة بها وبأمنها الإقليمي وسيادة دولها وهم كثر من خلال تعزيز الأمن الإقليمي بالتحالفات والتكتلات السياسية والعسكرية ابتداء من التحالف الدولي البحري مرورنا بالحدث الأهم وهو الاتفاقية الدفاعية السعودية الباكستانية التركية، وكما سبق الإشارة إليه أن هذه الدول وازنة منطقة الشرق الأوسط لما تتمتع به هذه الدول من ناحية التأثير السياسي والدبلوماسي أو ما تمتلكه من قدرات وإمكانيات اقتصاديا وعسكريا ولها عمق وامتداد جغرافي يشرف على اهم الممرات البحرية والبحار والمحيطات التي تربطها بدول العالم بقارات الثلاثة بمقومات وقدرات كبيرة (ما يقارب 4 ترليون كنتاج محلي لهذه الدول 400 مليون نسمه و4 مليون م2 كمساحة وقوة عسكرية مليون وثلاث مئة عسكري بالخدمة الفعلية و3500 طائرة وما يقارب 6000 آلاف دبابة)، كما أن هذه الاتفاقية والتحالف بين الدول الثلاث يعكسان رؤية مستقبلية استباقية وتخطيطًا استراتيجيًا بعيد المدى، يقوم على استشراف مآلات الصراعات الإقليمية والتحرك قبل وقوع تداعياتها، بما يجسد نهجًا يتقدم الفعل على رد الفعل. ويعكس ذلك امتلاك قيادات الدول الثلاث، سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، والرئيس التركي، ورئيس الوزراء الباكستاني، رؤية استراتيجية ثاقبة وقدرة على قراءة التحولات الإقليمية واستباق تحدياتها، بما يعزز قدرة دول المنطقة على بناء ترتيبات أمنية أكثر فاعلية واستقلالية واستدامة.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تأتي بعد عدة سنوات من التنسيق والاجتماعات بين هذه الدول سواء بشكل ثنائي أو ثلاثي توج الاتفاق الدفاعي الاستراتيجي بين السعودية وباكستان العام الماضي، وتكتسب الاتفاقية أهميتها من طبيعة الدول الثلاث المشاركة فيه؛ فالمملكة العربية السعودية تمثل الثقل الاقتصادي والسياسي العربي والخليجي، وتركيا تمتلك قدرات عسكرية وصناعات دفاعية متقدمة، بينما تمتلك باكستان خبرة عسكرية، واسعة وقدرات استراتيجية ونووية. ومن ثم فإن الجمع بين هذه القدرات يوفر قاعدة يمكن أن تتطور إلى منظومة أمنية ذات تأثير كبير في العالمين العربي والإسلامي.

وينص جوهر الاتفاقية على أن أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث يُعد هجومًا عليها جميعًا، مع الالتزام بالتشاور وتحديد طبيعة وحجم الاستجابة وفقًا لظروف كل حالة. وقد وصف وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" البند الدفاعي بأنه يماثل من الناحية الفنية مبدأ المادة الخامسة في حلف شمال الأطلسي، مع التأكيد على أن الاتفاقية لا تستهدف دولة بعينها. وتكتسب الاتفاقية أهميتها من طبيعة الدول الثلاث المشاركة فيه؛ فالمملكة العربية السعودية تمثل الثقل الاقتصادي والسياسي العربي والخليجي، وتركيا تمتلك قدرات عسكرية وصناعات دفاعية متقدمة، بينما تمتلك باكستان خبرة عسكرية واسعة وقدرات استراتيجية ونووية. ومن ثم فإن الجمع بين هذه القدرات يوفر قاعدة يمكن أن تتطور إلى منظومة أمنية ذات تأثير كبير في العالمين العربي والإسلامي. ويتناول هذا التعقيب الجوانب الأساسية بشكل مختصر على النحو التالي:

أولًا: خلفية الاتفاقية وتطور العلاقات الدفاعية

لم تتأتِ الاتفاقية الثلاثية من فراغ، بل جاءت نتيجة تراكم طويل من العلاقات السياسية والأمنية والعسكرية بين الدول الثلاث. وتبرز بصورة خاصة العلاقة السعودية-الباكستانية التي تمتد لنحو ثمانية عقود، وشهدت تعاونًا سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا متواصلًا. وفي سبتمبر 2025 وقعت السعودية وباكستان اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المشترك التي نصت على أن أي عدوان على إحدى الدولتين يُعد عدوانًا على الدولتين، بهدف تعزيز التعاون الدفاعي والردع المشترك، وقد شكل ذلك الاتفاق الثنائي أساسًا مهمًا للتطور اللاحق نحو صيغة ثلاثية أكثر اتساعًا، أضيفت إليها تركيا بما تمتلكه من موقع جغرافي وقدرات عسكرية وصناعات دفاعية متقدمة. وبذلك يمكن النظر إلى الاتفاق الجديد باعتباره انتقالًا من التعاون الدفاعي الثنائي إلى إطار أمني ثلاثي يجمع بين الخليج والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

ثانيًا: الأهداف الاستراتيجية للاتفاق

يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الرئيسية للاتفاقية السعودية-التركية-الباكستانية، من أبرزها:

1-تعزيز الردع المشترك

يُعد الردع الهدف الأبرز للاتفاقية. فإدراك أي طرف معادٍ أن الاعتداء على دولة واحدة قد يؤدي إلى استجابة من الدول الثلاث يرفع التكلفة السياسية والعسكرية لأي عمل عدائي. والردع هنا لا يعتمد فقط على القوة العسكرية، وإنما على الغموض الاستراتيجي بشأن حجم ونوع الاستجابة التي يمكن أن تتخذها الدول الثلاث، إذ أوضح الجانب التركي أن الاتفاقية تتيح خيارات تبدأ من تبادل المعلومات والدعم الاستخباراتي وتصل، بحسب الحالة، إلى أشكال أوسع من المساندة العسكرية

2- تعزيز الأمن الوطني السعودي

بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، تمثل الاتفاقية إضافة إلى منظومة الردع والدفاع الوطني، خصوصًا في ظل البيئة الأمنية الإقليمية شديدة التعقيد، فالمملكة تواجه تحديات متنوعة تشمل أمن الحدود، وأمن المنشآت الحيوية، وأمن الملاحة والطاقة، والصواريخ والطائرات المسيّرة، والتهديدات غير التقليدية، ومن شأن توسيع شبكة الشراكات الدفاعية أن يمنح السعودية خيارات استراتيجية أوسع، دون أن يعني ذلك التخلي عن علاقاتها الدفاعية القائمة مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

3- الاستفادة من القدرات العسكرية التركية

تمتلك تركيا قاعدة صناعية دفاعية متطورة، خصوصًا في مجالات الطائرات المسيّرة، والصواريخ، والإلكترونيات العسكرية، وأنظمة الحرب البرية والبحرية والجوية، ومن ثم يمكن أن يمثل التعاون الثلاثي فرصة لتعزيز نقل الخبرات والتقنيات وتطوير الصناعات الدفاعية المشتركة، وهو ما ينسجم أيضًا مع توجه السعودية نحو توطين الصناعات العسكرية ورفع قدرتها على الإنتاج المحلي.

4- توظيف القدرات العسكرية الباكستانية

تضيف باكستان إلى الاتفاقية خبرة عسكرية كبيرة، فضلًا عن امتلاكها قدرات صاروخية ونووية، وقوات مسلحة ذات خبرة واسعة، غير أن أهمية الدور الباكستاني لا ينبغي اختزالها في السلاح النووي؛ فالجيش الباكستاني يمتلك خبرات كبيرة في مكافحة الإرهاب، وحماية الحدود، والعمليات البرية، والتدريب العسكري، إضافة إلى علاقاته التاريخية بالمؤسسات العسكرية السعودية.

ثالثًا: ماذا تضيف تركيا إلى المعادلة السعودية-الباكستانية؟

تمثل تركيا العنصر الذي يمنح الاتفاقية بعدًا جغرافيًا واستراتيجيًا أوسع، فالسعودية تقع في قلب الخليج والشرق الأوسط، وباكستان في جنوب آسيا، بينما تقع تركيا عند نقطة التقاء الشرق الأوسط بأوروبا وآسيا، وبالتالي فإن الدول الثلاث تشكل مثلثًا استراتيجيًا يمتد من الخليج العربي إلى شرق المتوسط وجنوب آسيا.. كما أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، وتمتلك خبرة طويلة في العمل ضمن التحالفات العسكرية، في حين تمتلك باكستان خبرة عسكرية مختلفة، وتتمتع السعودية بثقل اقتصادي وجيوسياسي كبير، هذا التنوع في القدرات يمكن أن يحول الاتفاقية من مجرد اتفاقية دفاعية إلى منصة أوسع للتنسيق الأمني والعسكري.

رابعاً: الانعكاسات على أمن الخليج العربي

تمثل الاتفاقية تطورًا مهمًا في معادلة أمن الخليج، فخلال العقود الماضية اعتمد الأمن الخليجي بدرجة كبيرة على المظلة الأمنية الأمريكية، إلى جانب العلاقات الدفاعية الثنائية مع عدد من القوى الدولية، أما التطور الحالي فيشير إلى توجه متزايد نحو تنويع الشراكات الأمنية، ولا يعني ذلك بالضرورة الاستغناء عن الولايات المتحدة، وإنما يعني أن دول المنطقة أصبحت أكثر اهتمامًا ببناء قدرات وشراكات متعددة المستويات، بما يتيح لها هامشًا أوسع في التعامل مع الأزمات، ومن منظور سعودي، فإن وجود شراكات دفاعية مع قوى مثل تركيا وباكستان قد يعزز مفهوم الأمن متعدد الشركاء بدل الاعتماد على شريك أمني واحد.

خامساً: الانعكاسات على إيران

على الرغم من تأكيد تركيا أن الاتفاقية لا تستهدف إيران، فإن طهران لا تستطيع تجاهل دلالاته، الجديد يجمع السعودية، التي تمثل إحدى أهم القوى العربية والخليجية، وتركيا ذات الوزن العسكري والسياسي، وباكستان ذات القدرات العسكرية والاستراتيجية، لكن من المهم التمييز بين الردع الموجه والتحالف المعادي، فإذا استطاعت الدول الثلاث تقديم الاتفاقية باعتبارها آلية دفاع جماعي وليس مشروعًا لمحاصرة إيران، فقد يسهم ذلك في تعزيز الاستقرار والردع دون دفع المنطقة إلى سباق تحالفات عدائية، وقد أكد الجانب التركي بالفعل أن الاتفاقية لا تحدد عدوًا بعينه، وأنها لا تستهدف إيران أو أي دولة أخرى.

سادسًا: الانعكاسات على الولايات المتحدة

من الخطأ قراءة الاتفاقية باعتبارها خروجًا سعوديًا من المظلة الأمنية الأمريكية، الأقرب أن الاتفاقية تمثل تنويعًا للشراكات الدفاعية، فالسعودية لديها علاقات استراتيجية عميقة مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تعمل على بناء علاقات دفاعية أكثر تنوعًا مع تركيا وباكستان ودول أخرى، وهذا يمنح الرياض قدرة أكبر على المناورة الاستراتيجية، ويقلل من مخاطر الاعتماد الكامل على مصدر واحد للتكنولوجيا أو التسليح أو الدعم الأمني، كما أن ظهور ترتيبات أمنية إقليمية أكثر استقلالية قد يدفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم طريقة تعاملها مع أمن الخليج، بما يضمن استمرار دورها المؤثر في المنطقة.

سابعًا: الانعكاسات على إسرائيل

تحمل الاتفاقية أيضًا دلالات مهمة بالنسبة إلى إسرائيل، فقيام إطار دفاعي يضم ثلاث قوى إقليمية مهمة قد يغير بعض الحسابات الاستراتيجية المتعلقة باستخدام القوة في المنطقة، وفي الوقت نفسه، لا تعني الاتفاقية بالضرورة قيام تحالف عسكري ضد إسرائيل؛ إذ إن النص المعلن لا يحدد إسرائيل باعتبارها خصمًا، لكن من منظور أوسع، فإن أي زيادة في التعاون العسكري بين السعودية وتركيا وباكستان قد تؤثر في البيئة الاستراتيجية التي تتحرك فيها إسرائيل، خصوصًا إذا تطور التعاون لاحقًا ليشمل أنظمة دفاع جوي، وصواريخ، وطائرات مسيرة، وتبادل معلومات استخباراتية.

ثامناً: البعد الاقتصادي والصناعي للاتفاقية

لا تقتصر أهمية الاتفاقية على الجانب العسكري، فالسعودية تمتلك موارد مالية ضخمة وقدرة استثمارية كبيرة، وتركيا تمتلك قاعدة صناعية دفاعية آخذة في التوسع، بينما تمتلك باكستان قاعدة عسكرية وصناعات دفاعية وخبرات بشرية واسعة، ومن هنا يمكن أن تنشأ فرص لتطوير:

- الصناعات العسكرية المشتركة.
- إنتاج الطائرات المسيّرة.
- أنظمة الدفاع الجوي.
- الصناعات الصاروخية.
- الإلكترونيات والأنظمة العسكرية.
- الأمن السيبراني.
- التدريب والتأهيل العسكري.
- الصيانة والإسناد اللوجستي.
- البحث والتطوير الدفاعي.

وهذا الجانب مهم بصورة خاصة بالنسبة إلى السعودية، التي تسعى إلى توطين نسبة كبيرة من الإنفاق العسكري داخل المملكة تماشياً مع رؤية المملكة 2030م في توطين 50٪ من الصناعات العسكرية

تاسعًا: إنشاء مؤسسات دائمة للتعاون

من أهم ما تكشفه الاتفاقية عن طبيعتها المستقبلية أنها لا تقتصر على بند التضامن الدفاعي، فقد أُعلن عن تشكيل لجنة وزارية وأمانة عامة مقرها السعودية لتنسيق التعاون، وهو ما يشير إلى محاولة بناء هيكل مؤسسي دائم بدل الاكتفاء بتفاهم سياسي مؤقت وإذا نجحت هذه المؤسسات في تطوير آليات عملية للتنسيق، فقد تتحول الاتفاقية تدريجيًا إلى منظومة دفاعية أكثر تكاملًا.

عاشراً: إمكانية توسع الاتفاق

أحد التطورات اللافتة أن تركيا أشارت إلى إمكانية انضمام دول أخرى إلى الاتفاقية، وبصورة خاصة مصر بعد معالجة بعض المسائل الفنية، وهذا التطور، إذا تحقق، سيكون ذا أهمية استراتيجية كبيرة؛ لأن دخول مصر سيضيف إلى المنظومة ثقلًا عربيًا وعسكريًا وجغرافيًا مهمًا، وعندها يمكن أن تتطور الصيغة من مثلث دفاعي سعودي-تركي-باكستاني إلى إطار أوسع يضم قوى إقليمية رئيسية، لكن توسع الاتفاقية يحمل في الوقت نفسه تحديات، لأن زيادة عدد الأعضاء تعني زيادة اختلاف المصالح والتهديدات والتصورات الاستراتيجية.

ثاني عشر: التحديات والمخاطر

رغم أهمية الاتفاقية، فإنها تواجه عددًا من التحديات.

1-اختلاف الأولويات الأمنية

ليس بالضرورة أن تكون التهديدات التي تواجه السعودية هي نفسها التي تواجه تركيا أو باكستان، فالسعودية تركز بدرجة كبيرة على أمن الخليج والمنشآت الحيوية والطاقة، بينما تواجه تركيا تحديات في محيطها الأوروبي والشرق أوسطي، وتواجه باكستان تحديات ترتبط بجنوب آسيا وحدودها مع الهند وأفغانستان.

2-اختبار الاتفاقية في الأزمات

القيمة الحقيقية لأي اتفاق دفاعي لا تظهر عند توقيعه، وإنما عند وقوع أزمة فعلية، فالسؤال الأساسي سيكون: ماذا سيحدث عمليًا إذا تعرضت إحدى الدول الثلاث لهجوم؟ هل سيكون الرد دبلوماسيًا؟ استخباراتيًا؟ لوجستيًا؟ تسليحيًا؟ أم عسكريًا مباشرًا؟ وتحديد هذه الآليات سيكون ضروريًا لتحويل الاتفاق من إعلان سياسي إلى منظومة ردع عملية.

3- خطر سوء التقدير

قد يؤدي توسيع الالتزامات الدفاعية إلى رفع مستوى المخاطر إذا اعتقد طرف إقليمي أن أي مواجهة مع دولة من الدول الثلاث ستؤدي تلقائيًا إلى مواجهة جماعية، لذلك يحتاج الاتفاق إلى آليات اتصال وأزمات واضحة لتجنب سوء الفهم.

4- العلاقة مع القوى الدولية

يتعين على الدول الثلاث إدارة الاتفاق بصورة لا تؤدي إلى صدام غير ضروري مع الولايات المتحدة أو الصين أو روسيا أو القوى الإقليمية الأخرى.

ثالث عشر: التقييم الاستراتيجي

من منظور استراتيجي، يمكن القول إن الاتفاقية تمثل انتقالًا من مفهوم التعاون العسكري إلى مفهوم أكثر تقدمًا هو التضامن الدفاعي المنظم، والأهمية الحقيقية للاتفاق لا تكمن فقط في بند "الهجوم على دولة هو هجوم على الجميع"، وإنما في ما يمكن أن يبنى فوق هذا البند من مؤسسات وقدرات مشتركة، فإذا تطور الاتفاقية لتشمل تدريبات عسكرية مشتركة، وأنظمة إنذار مبكر، وتبادلًا استخباراتيًا، وربطًا بين أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، ومشروعات صناعية دفاعية، ومراكز أبحاث مشتركة، فإنه قد يصبح أحد أهم الترتيبات الأمنية الجديدة في المنطقة، أما إذا بقي في إطار سياسي رمزي دون تطوير آليات تنفيذية واضحة، فسيظل تأثيره محدودًا.

رابع عشر: ماذا يعني الاتفاق لمستقبل الأمن الإقليمي؟

تشير الاتفاقية إلى اتجاه أوسع في المنطقة يتمثل في الانتقال من الاعتماد على مظلة أمنية خارجية واحدة إلى بناء شبكة من الشراكات الإقليمية والدولية المتعددة وهذا التحول يتوافق مع التغيرات التي تشهدها البيئة الدولية، حيث أصبحت الدول المتوسطة والقوى الإقليمية تسعى إلى زيادة استقلالية قرارها الأمني والعسكري، وفي الحالة السعودية تحديدًا، تبدو الاتفاقية جزءًا من رؤية أوسع لبناء قوة وطنية متطورة، وتنويع مصادر التسليح والتكنولوجيا، وتوسيع شبكة العلاقات الاستراتيجية، وتعزيز قدرة المملكة على حماية أمنها ومصالحها دون الارتهان إلى خيار واحد.

ختاماً

تمثل اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان تطورًا نوعيًا في البيئة الأمنية الإقليمية، ليس لأنها تنشئ بالضرورة حلفًا عسكريًا شبيهًا بحلف الناتو، وإنما لأنها تؤسس لمفهوم جديد من التضامن والردع الدفاعي بين ثلاث قوى إقليمية ذات قدرات متكاملة، وتكمن قوة الاتفاقية في الجمع بين الثقل الاقتصادي والسياسي السعودي، والقدرات الصناعية والعسكرية التركية، والخبرة العسكرية والقدرات الاستراتيجية الباكستانية أما نجاحه الحقيقي فسيتوقف على مدى قدرة الدول الثلاث على الانتقال من الالتزام السياسي إلى التكامل العملياتي، ومن الاتفاقات العامة إلى آليات واضحة للقيادة والتنسيق والاستخبارات والدفاع الجوي والصاروخي والصناعات العسكرية، ومن ثم، فإن الاتفاقية لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مجرد رد فعل على أزمة إقليمية محددة، بل باعتبارها مؤشرًا على إعادة تشكيل تدريجية لخريطة الأمن في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وإذا نجحت السعودية وتركيا وباكستان في تطوير هذا الإطار بصورة متدرجة وواقعية، مع إبقائه دفاعيًا ومنفتحًا على التعاون مع مختلف القوى الدولية والإقليمية، فقد تصبح الاتفاقية أحد اللبنات الأساسية في منظومة أمن إقليمي أكثر توازنًا واستقلالية خلال السنوات المقبلة.

المداخلات حول القضية

• اتفاقية مكة وأبعاد التحول في منظومة الأمن الإقليمي

يمنح عدم تحديد الاتفاقية لخصم بعينه قدرًا من المرونة الاستراتيجية؛ إذ يسمح بتعريف مصادر التهديد وفق طبيعتها وتطورها، ويحول دون ارتباط الاتفاقية بمحور موجه ضد دولة محددة. كما يتيح ذلك تطوير قدرات ردعية دون الانخراط بالضرورة في استقطاب إقليمي حاد. ومن ثم، يمكن أن تتأسس قيمة الردع على القدرة الجماعية على رفع تكلفة الاعتداء، وتعزيز الجاهزية، وتقليل فرص استغلال الفجوات الأمنية، بدل الاعتماد على التهديد باستخدام القوة وحده.

ولا تتحقق هذه القيمة الردعية بمجرد إعلان الالتزام بالدفاع المشترك، وإنما تتطلب انتقال الاتفاقية من المستوى السياسي إلى مستوى مؤسسي وعملياتي قابل للتنفيذ. ويستلزم ذلك تحديد طبيعة الالتزام الذي ينشأ عند تعرض إحدى الدول الأعضاء لتهديد أو اعتداء، ووضع آليات واضحة لاتخاذ القرار، وتحديد مجالات الاستجابة الممكنة، سواء تعلقت بالدفاع الجوي والصاروخي، أو تبادل المعلومات، أو الدعم اللوجستي، أو التدابير العسكرية، أو المساندة السياسية والدبلوماسية. وتحدد هذه القواعد الفارق بين التضامن السياسي وبين الدفاع المشترك بوصفه التزامًا استراتيجيًا قابلًا للتفعيل.

كما تتطلب فاعلية الاتفاقية بناء هياكل دائمة للتنسيق والتخطيط، وتطوير أنظمة للإنذار المبكر وتبادل المعلومات، وتنظيم التدريبات والمناورات المشتركة، وتوحيد قدر مناسب من الإجراءات والمعايير العملياتية. وتوفر التدريبات المشتركة، على وجه الخصوص، اختبارًا عمليًا لمدى قابلية القدرات المختلفة للعمل بصورة متكاملة، كما تكشف عن الفجوات التي تحتاج إلى معالجة قبل الانتقال إلى مستويات أعلى من التعاون الدفاعي.

ولا تقتصر إعادة تشكيل الأمن الإقليمي على البعد العسكري؛ إذ يرتبط استقرار الترتيبات الدفاعية بوجود شبكة من المصالح الاقتصادية والتقنية والصناعية المتبادلة. ويمكن للتعاون في الصناعات الدفاعية، والاستثمار، ونقل التقنية، وسلاسل الإمداد، والتجارة، والمشروعات المشتركة أن يرفع من القيمة الاستراتيجية للاتفاقية ويعزز دوافع استمرارها. فكلما توسعت المصالح المشتركة، أصبح التعاون الأمني جزءًا من شبكة أوسع من الاعتماد المتبادل، ولم يعد استمرار الاتفاقية مرتبطًا بوجود أزمة أو تهديد مؤقت.

ومن هذه الزاوية، لا تستهدف الاتفاقية بالضرورة استبدال الشراكات الدولية القائمة أو إقصاء القوى الكبرى من معادلات الأمن الإقليمي، وإنما يمكن أن تضيف مستوى إقليميًا إلى البنية الأمنية القائمة، يعزز قدرة الدول الأطراف على الاعتماد على قدراتها الذاتية مع استمرار علاقاتها وتحالفاتها الدولية. ويتيح هذا النهج تنويع مصادر القوة وتقليل الاعتماد على استجابة خارجية واحدة عند وقوع الأزمات.

ويكتسب الدور السعودي في هذا السياق أهمية خاصة، ليس من منظور الهيمنة، وإنما من حيث القدرة على الجمع بين الثقل الاقتصادي والدبلوماسي والجيوسياسي، وتوفير قاعدة للمصالح المشتركة التي تدعم استمرارية التعاون.

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى اتفاقية مكة بوصفها بداية لإعادة بناء جزء من هندسة الأمن الإقليمي، وليس نظامًا أمنيًا مكتملًا بمجرد توقيعه. ويتوقف التحول الفعلي على القدرة على تحويل الالتزام السياسي إلى مؤسسات دائمة، والمؤسسات إلى قدرات عملياتية، والقدرات إلى ردع موثوق، والردع إلى شبكة من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية المستدامة. وإذا أمكن تحقيق هذا التدرج مع الحفاظ على مرونة العضوية وإدارة اختلافات الدول الأطراف، فقد تتحول الاتفاقية من ترتيب دفاعي محدود إلى أحد المكونات المؤثرة في منظومة أمن إقليمي أكثر توازنًا وقدرة على إدارة التهديدات والأزمات.

المواقف الإقليمية والدولية من اتفاقية مكة وتداعياتها

1) الموقف الأمريكي

لا تبدو اتفاقية مكة، من حيث المبدأ، متعارضة مع الشراكات الأمنية القائمة بين دول المنطقة والولايات المتحدة، إذ يمكن النظر إليها باعتبارها امتدادًا لمفهوم تقاسم الأعباء وتعزيز قدرة الحلفاء والشركاء الإقليميين على تحمل مسؤوليات أكبر في مجال أمنهم. كما أن تطوير قدرات دفاعية إقليمية أكثر تنسيقًا قد يسهم في تعزيز الردع والاستقرار، ويحد من الحاجة إلى الاستجابة الخارجية لكل أزمة بصورة منفردة.

ومن هذا المنظور، لا تطرح الاتفاقية بالضرورة بديلًا عن العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة أو الترتيبات الأمنية القائمة، وإنما يمكن أن تضيف إليها مستوى إقليميًا جديدًا يتيح للدول المشاركة تطوير قدراتها الذاتية وتنسيق استجابتها للمخاطر. ويظل مستقبل الموقف الأمريكي مرتبطًا بمدى تطور الاتفاقية، وطبيعة آلياتها، وحدود توسعها، ومدى توافقها مع المصالح الأمريكية والترتيبات الأمنية القائمة في المنطقة.

2) الموقف الإسرائيلي

حظيت اتفاقية مكة باهتمام في الأوساط الإعلامية الإسرائيلية، في ضوء ما قد يترتب عليه من تعزيز للتنسيق الدفاعي بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان. ويتركز الجانب الاستراتيجي في الموقف الإسرائيلي المحتمل حول أثر الاتفاقية في توزيع القوة الإقليمية، ولا سيما إذا تطورت من إطار ثلاثي إلى منظومة أوسع تضم دولًا أخرى.

ومن شأن اتساع الاتفاقية أن يرفع مستوى التنسيق بين عدد من القوى الإقليمية، ويقلل من قدرة أي طرف منفرد على التأثير في معادلات الأمن الإقليمي. ولذلك قد تدفع التحولات الناتجة عن الاتفاقية إلى إعادة تقييم بعض الخيارات الإسرائيلية المتعلقة بالبيئة الأمنية الإقليمية، بما في ذلك التعامل مع المبادرات والترتيبات التي يمكن أن تسهم في خفض مستويات التوتر وإعادة تنظيم العلاقات الإقليمية.

وفي هذا السياق، تبرز مبادرة السلام العربية التي أُقرت في قمة بيروت عام 2002 باعتبارها إطارًا إقليميًا يقوم على معادلة السلام الشامل مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وتطبيع العلاقات. ويمكن أن تستعيد المبادرة أهمية استراتيجية في حال تزامن تطور منظومات الأمن الإقليمي مع مسار أوسع لتسوية النزاعات وبناء ترتيبات إقليمية أكثر شمولًا. ويظل ذلك مرتبطًا بتوافر بيئة سياسية وأمنية تسمح بربط مسارات الأمن الإقليمي بالتسوية السياسية للقضية الفلسطينية.

1) الموقف الإيراني

يكتسب الموقف الإيراني أهمية خاصة بحكم ارتباط إيران المباشر بالبيئة الأمنية الخليجية والإقليمية. وقد تتراوح مقاربة الاتفاقية بين التعامل معها باعتبارها ترتيبًا دفاعيًا محدودًا بين ثلاث دول، وبين النظر إليها باعتبارها خطوة يمكن أن تسهم في إعادة توزيع موازين القوة الإقليمية وتقليص بعض هوامش النفوذ الإيراني.

وفي المقابل، يفتح تطور الاتفاقية احتمالًا مختلفًا يتمثل في تحولها مستقبلًا إلى إطار أوسع للتعاون الإقليمي يمكن أن تنشأ حوله قنوات للحوار مع إيران. غير أن الانتقال من الحوار إلى الشراكة يظل مرتبطًا بمعايير العضوية والالتزامات التي تحكم الاتفاقية، وبمدى توافق السياسات والسلوكيات الإقليمية للدول الراغبة في الانضمام مع مبادئ السيادة وعدم التدخل واحترام الالتزامات الدولية وتسوية النزاعات بالوسائل السياسية.

وعليه، فإن احتمالية انفتاح الاتفاقية على إيران لا تُحسم بمجرد الرغبة في توسيع نطاقها، وإنما تتطلب إطارًا مؤسسيًا واضحًا يحدد شروط العضوية، وطبيعة الالتزامات الدفاعية، وآليات اتخاذ القرار، وضوابط استخدام القدرات العسكرية، بما يحافظ على تماسك الاتفاقية ويمنع تحول التوسع إلى مصدر لعدم الاستقرار داخلها.

2) العلاقات السعودية - الهندية

ثمة تساؤل مهم حول الآثار المحتملة لاتفاقية مكة للدفاع المشترك على العلاقات بين الهند وباكستان، وعلى مستوى العلاقات السعودية-الهندية، وكذلك على علاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي. فالعلاقة التاريخية المتوترة بين الهند وباكستان تجعل من الطبيعي أن تتابع نيودلهي الاتفاقية باهتمام، ولا سيما مع انضمام تركيا إلى الإطار الدفاعي في ظل علاقاتها الوثيقة بباكستان. وقد أعلنت الهند بالفعل أنها ستدرس انعكاسات الاتفاق السعودي-الباكستاني على أمنها القومي والاستقرار الإقليمي، وهو ما يعكس وجود حساسية استراتيجية، وإن لم يتحول ذلك إلى موقف عدائي تجاه المملكة.

وفي المقابل، تتمتع المملكة العربية السعودية بعلاقات اقتصادية واستراتيجية متنامية مع الهند، تشمل الطاقة والاستثمار والتجارة والتعاون الدفاعي؛ فقد استوردت الهند من المملكة نحو 33.14 مليون طن من النفط الخام خلال السنة المالية 2024-2025، إلى جانب تطور التعاون الاستثماري والدفاعي بين البلدين. ومن ثم، لا يبدو أن الاتفاقية تستلزم بالضرورة تراجع العلاقات السعودية-الهندية، إذ يمكن الفصل بين الشراكة الدفاعية مع باكستان والعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع الهند، خصوصًا أن الاتفاقية لا تعلن توجيهها ضد الهند أو أي دولة بعينها.

من هذه الزاوية، لا ينبغي النظر إلى الاتفاقية باعتبارها اختيارًا بين الهند وباكستان، وإنما باعتبارها إضافة إلى شبكة الشراكات السعودية. فالعلاقات السعودية-الهندية تستند إلى مصالح اقتصادية واستثمارية وطاقة مستقلة، رغم عدم ارتياح الهند تاريخيًا لطبيعة العلاقات السعودية-الباكستانية. ومن ثم، يتمثل التحدي في الحفاظ على المصالح السعودية مع الهند، بالتوازي مع تعزيز الشراكة الدفاعية مع باكستان، بما يحقق الأهداف الأمنية للاتفاقية دون إضعاف العلاقات القائمة مع الهند.

1) تداعيات الاتفاقية على البيئة الأمنية الإقليمية

تكشف المقارنة بين المواقف الإقليمية والدولية عن أن الأثر الأهم لاتفاقية مكة لا يرتبط فقط بمواقف الدول منه، وإنما بما يمكن أن ينتج عنه من إعادة ترتيب تدريجية للعلاقات الأمنية في المنطقة. فكلما تطورت الاتفاقية من التزام سياسي إلى آليات مؤسسية وعملياتية، زادت قدرتها على التأثير في حسابات الأطراف الأخرى، سواء من خلال الردع أو إعادة توزيع الأدوار أو فتح قنوات جديدة للتعاون.

وفي هذا الإطار، ينبغي التمييز بين الردع والاستقطاب؛ ففاعلية الاتفاقية لا تتطلب تحويلها إلى تحالف موجه ضد طرف محدد، بل يمكن أن تستند إلى تعزيز القدرة على حماية الدول الأعضاء وردع الاعتداءات والتعامل مع مصادر التهديد المختلفة. ويساعد هذا النهج في الحفاظ على مرونة الاتفاقية، ويتيح لها تطوير علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية دون الانخراط بالضرورة في سياسة المحاور.

كما يمكن للاتفاقية أن تضيف طبقة إقليمية إلى منظومة الأمن القائمة بدل أن تحل محلها. فاستمرار الشراكات الدولية، بالتوازي مع تعزيز القدرات الإقليمية، يتيح توزيعًا أكثر توازنًا للمسؤوليات الأمنية، ويمنح الدول المشاركة قدرة أكبر على إدارة أزماتها ومواجهة التهديدات قبل تحولها إلى أزمات واسعة النطاق.

وتتوقف قدرة الاتفاقية على إحداث هذا التحول

على مجموعة من العوامل، أبرزها

- وضوح التزامات الدفاع المشترك
- فاعلية آليات اتخاذ القرار
- الجاهزية العملياتية
- تبادل المعلومات
- التدريبات المشتركة
- القدرة على إدارة الخلافات بين الأعضاء
- فضلاً عن وضوح قواعد التوسع والعضوية

فالمواقف الخارجية تصبح أكثر دلالة كلما تحولت الاتفاقية إلى قدرة مؤسسية فعلية يمكن اختبارها في الأزمات.

ومن ثم، يمكن أن تتمثل التداعيات الاستراتيجية الأوسع لاتفاق مكة في

من انتقال تدريجي من أمن يعتمد بصورة أكبر على الترتيبات الخارجية

» **إلى أمن إقليمي** تتزايد فية قدرة القوى المحلية على تحمل مسؤولياتها.

» مع استمرار **الشراكات الدولية** وعدم القطيعة معها.

وإذا نجحت الاتفاقية في الحفاظ على طابعها الدفاعي، وتطوير مؤسساتها، وإدارة علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بمرونة، **فقد تصبح عنصرا مؤثرا في إعادة تشكيل البيئة الأمنية للمنطقة**، ليس من خلال إقصاء القوى الأخرى، وإنما من خلال تعدد مراكز القوة وتعزيز القدرة الإقليمية على إدارة الأمن والاستقرار.

التحولات الداخلية في إيران وأثرها في سلوكها تجاه دول الخليج

تشكل مؤشرات المشاركة الانتخابية في إيران أحد المداخل المهمة لقراءة التحولات في المشهد الداخلي. وتُظهر المقارنة بين انتخابات عامي 2021 و2024 انخفاضًا ملحوظًا في مستويات المشاركة، بما يعكس تراجع القدرة التعبوية للنظام وتنامي الفجوة بين قطاعات من المجتمع والمؤسسات السياسية. ولا يقتصر دلالته على الجانب الانتخابي، بل يمكن قراءته بوصفه مؤشرًا على تغير العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، وتراجع فاعلية بعض الأدوات الأيديولوجية التي أسهمت تاريخيًا في تعبئة المجتمع.

وترتبط هذه التحولات الداخلية، بصورة غير مباشرة، بالسلوك الخارجي للنظام الإيراني؛ إذ قد يؤدي تراجع القدرة على تحقيق الشرعية من خلال المشاركة السياسية إلى زيادة أهمية الخطاب المرتبط بالتهديدات الخارجية والصراعات الإقليمية بوصفه إحدى أدوات إعادة التعبئة الداخلية وتعزيز التماسك السياسي. ومن ثم، يصبح تحليل السياسة الخارجية الإيرانية مرتبطًا، إلى حد ما، بفهم التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل البلاد.

وفي سياق متصل، يمكن فهم جانب من التوتر بين إيران ودول الخليج في ضوء التنافس على النماذج والقدرة على إنتاج النفوذ، وليس فقط من خلال الاعتبارات العسكرية والأمنية المباشرة. فالتطور الاقتصادي المتسارع في السعودية وبقية دول الخليج، وما يصاحبه من مشروعات تنموية واستثمارات دولية وانفتاح اقتصادي واجتماعي، يقدم نموذجًا إقليميًا مختلفًا في إدارة التنمية وبناء المكانة الدولية.

ويكتسب هذا النموذج أهمية خاصة في ظل المقارنات التي تجريها الأجيال الإيرانية الشابة بين أوضاعها الداخلية والفرص المتاحة في دول الجوار. فكلما اتسعت الفجوة التنموية والاقتصادية، أصبح من الممكن أن تتزايد التساؤلات الداخلية حول كفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وحول تكلفة استمرار الأولويات التي تركز على الصراع الإقليمي على حساب احتياجات التنمية المحلية.

ومن هذا المنظور، يمكن أن يمثل استقرار دول الخليج ونجاح مشروعاتها التنموية تحديًا غير مباشر للسردية الإيرانية التقليدية؛ ليس لأنه يمثل تهديدًا عسكريًا، وإنما لأنه يقدم نموذجًا بديلًا للنجاح الاقتصادي والحضور الدولي. كما أن استمرار التوترات الإقليمية قد يؤدي إلى إبطاء مسارات التنمية الخليجية أو زيادة تكلفتها، وهو ما يجعل الاستقرار الإقليمي عنصرًا مهمًا في حماية المكتسبات التنموية وتعزيز جاذبية النموذج الخليجي.

وعليه، فإن العلاقة بين التحولات الداخلية في إيران والسلوك الإقليمي لا يمكن اختزالها في محاولة مباشرة لتصدير الأزمات الداخلية، بل يمكن فهمها ضمن تفاعل أكثر تعقيدًا بين الشرعية السياسية، والتحولات الجيلية، والأوضاع الاقتصادية، والتنافس على النماذج التنموية، ومكانة دول الخليج في النظام الإقليمي. ويظل تأثير هذه العوامل متفاوتًا بحسب الظروف السياسية والأمنية، ولا يكفي وحده لتفسير جميع جوانب السياسة الخارجية الإيرانية.

البنية المؤسسية والجاهزية العملياتية لاتفاقية مكة الدفاع المشترك

تتوقف قدرة اتفاقية مكة للدفاع المشترك على الانتقال من إطار للتعاون السياسي والأمني إلى ترتيب دفاعي قابل للتنفيذ على مدى اكتمال بنيته المؤسسية، ووضوح قواعده القانونية، وقدرته على تحويل الالتزامات المعلنة إلى آليات عملية. ولذلك لا تقتصر متطلبات بناء الاتفاقية على توفير القدرات العسكرية، وإنما تشمل تأسيس هياكل مستقرة للتنسيق واتخاذ القرار، وتحديد المسؤوليات، وبناء القدرة على العمل المشترك في أوقات السلم والأزمات.

1) الإطار القانوني والمؤسسي واستدامة الاتفاقية

يمثل استكمال الإطار القانوني والمؤسسي نقطة البداية في بناء قدرة الاتفاقية على الاستمرار والتطور. ويشمل ذلك استكمال الإجراءات القانونية ذات الصلة، وتحديد طبيعة الالتزامات الناشئة عنها، وتنظيم العلاقة بين أجهزتها المختلفة، وإنشاء الهياكل اللازمة لإدارة التعاون الدفاعي. كما يمكن بحث سبل تعزيز حضور الاتفاقية في الأطر الإقليمية والدولية، بما في ذلك استكمال الإجراءات القانونية ذات الصلة وإخطار الأمم المتحدة بها وفق الأطر المعمول بها، مع توضيح طبيعتها وأهدافها الدفاعية.

ويكتسب التصديق المؤسسي أهمية خاصة في تحويل الاتفاقية من التزام بين الحكومات إلى إطار أكثر استقرارًا واستدامة. ويتطلب ذلك تحديد المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها، وتفعيل الأمانة العامة واللجان المتخصصة، وتحديد اختصاصاتها، ووضع آليات منتظمة للتنسيق والمتابعة والتقييم. كما ينبغي أن تتضمن البنية المؤسسية قواعد لإدارة الخلافات بين الدول الأطراف، بما يحول دون انتقال التباينات في المصالح أو الأولويات إلى تعطيل التعاون الدفاعي.

ويمتد البناء المؤسسي كذلك إلى تنظيم العلاقة مع أي شراكات أو ترتيبات مستقبلية، ووضع قواعد واضحة للتعاون مع الدول الأخرى أو النظر في طلبات الانضمام، بحيث يحافظ التوسع المحتمل على تماسك الاتفاقية وطبيعتها الدفاعية. ومن شأن وجود قواعد مؤسسية مسبقة أن يقلل من القرارات الارتجالية، ويضمن أن يكون أي توسع قائمًا على معايير موضوعية تتوافق مع أهداف الاتفاقية.

2) الالتزامات الدفاعية وآليات اتخاذ القرار والتفعيل

يمثل وضوح الالتزامات الدفاعية شرطًا أساسيًا لمصداقية الاتفاقية. ولذلك تبرز أهمية تحديد حقوق والتزامات كل دولة طرف، وتعريف الحالات التي تستدعي التشاور أو تفعيل آليات الدفاع المشترك، وطبيعة الاستجابة الممكنة، سواء كانت عسكرية أو استخباراتية أو لوجستية أو سياسية. وكلما كانت هذه القواعد أكثر وضوحًا، انخفضت احتمالات اختلاف التقديرات عند وقوع الأزمات.

وتزداد أهمية ذلك في ضوء تعدد الأطر الدفاعية التي ترتبط بها الدول الأطراف؛ فتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، وترتبط المملكة العربية السعودية بمنظومات وترتيبات أمنية إقليمية ودولية متعددة. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى تحديد العلاقة بين الالتزامات المترتبة على اتفاقية مكة وأي التزامات دفاعية أخرى، ولا سيما في الحالات التي قد تتزامن فيها أزمات أمنية تستدعي تفعيل أكثر من إطار.

ويشمل ذلك تحديد تعريف الاعتداء، ونطاق الالتزام الجغرافي والعملياتي، وآلية طلب المساندة، وتسلسل التشاور، وطريقة اتخاذ القرار، وحدود الاستجابة. ولا يعني وضوح هذه القواعد إلزام جميع الأطراف باستجابة عسكرية متماثلة في كل حالة، وإنما يتيح تحديد مستوى الاستجابة وفق طبيعة التهديد وقرار الأطراف والظروف المحيطة به.

وتقدم التجارب الدولية في التحالفات الدفاعية، ومنها حلف شمال الأطلسي، مثالًا على أهمية الجمع بين وضوح الالتزام ومرونة الاستجابة. فقد فُعّلت المادة الخامسة للحلف رسميًا مرة واحدة، عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، بما يوضح أن قوة الدفاع الجماعي لا تقاس بكثرة استخدامه، وإنما بقدرته على بناء ردع موثوق يجعل اللجوء إلى القوة خيارًا استثنائيًا.

1) القيادة والسيطرة والتكامل العملياتي

بعد تحديد الالتزامات، تأتي الحاجة إلى بناء القدرة التي تسمح بتنفيذها. ويقتضي ذلك تطوير هياكل للقيادة والسيطرة والتنسيق، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات في المستويات الاستراتيجية والعملياتية، إلى جانب بناء آليات لتبادل المعلومات والاستخبارات والإنذار المبكر. كما يتطلب التعاون الدفاعي وجود ترتيبات لوجستية تتيح تحريك الموارد والمعدات والدعم عند الحاجة.

ولا تقتصر قابلية التشغيل البيني على توحيد المعدات أو الأنظمة، بل تشمل تقارب الإجراءات والمعايير وأساليب التخطيط والاتصال، بما يسمح للقوات المختلفة بالعمل ضمن منظومة واحدة عند تنفيذ المهام المشتركة. ويُعد هذا الجانب من أكثر العناصر أهمية في تحويل التكامل النظري بين القدرات السعودية والتركية والباكستانية إلى قدرة عملياتية فعلية.

كما تبرز الحاجة إلى تحديد آليات تمويل الأنشطة المشتركة والعمليات المحتملة وتوزيع الأعباء المالية واللوجستية، بما يضمن ألا تتحول التحديات التمويلية إلى عائق أمام استمرارية التعاون. ويسهم وضوح هذه الجوانب في تعزيز قابلية الاتفاقية للتطبيق وتقليل الفجوة بين الالتزام السياسي والقدرة التنفيذية.

1) التدريبات المشتركة واختبار الجاهزية الدفاعية

تمثل التدريبات والمناورات المشتركة الأداة العملية لاختبار ما سبق بناؤه من ترتيبات مؤسسية وقدرات عسكرية. فهي تتيح قياس مستوى التنسيق بين القوات، واختبار أنظمة القيادة والاتصال، وتبادل الخبرات، وتحديد الفجوات في الجاهزية والتشغيل البيني، قبل الانتقال إلى مستويات أكثر تقدمًا من التعاون.

كما تسهم التدريبات المبكرة في بناء الثقة بين القوات المشاركة وتحويل الالتزام السياسي إلى إجراءات قابلة للقياس والتقييم. ولا يشترط اكتمال جميع الهياكل القيادية قبل البدء بالتدريب، إذ يمكن أن تتطور التدريبات بالتوازي مع بناء المؤسسات، بدءًا من أنشطة محدودة للتنسيق وتبادل الخبرات وصولًا إلى تمارين أكثر تعقيدًا تحاكي سيناريوهات متعددة.

ومن المهم أن ترتبط التدريبات بأهداف محددة ومؤشرات لقياس النتائج، بحيث لا تتحول إلى نشاط رمزي، وإنما تستخدم لتطوير العقيدة العملياتية، واختبار إجراءات الاستجابة، ومعالجة جوانب القصور التي تكشفها التطبيقات الميدانية. وبهذا تصبح التدريبات جزءًا من عملية تراكمية لبناء الجاهزية، وليس مجرد مؤشر إعلامي على جدية الاتفاقية.

2) إدارة التحديات وضمان الاستدامة

تواجه الاتفاقية، إلى جانب متطلبات البناء المؤسسي والعملياتي، تحديًا يتمثل في اختلاف البيئات الجيوسياسية والأولويات الأمنية والمصالح الوطنية للدول الأطراف. ولا يعني هذا الاختلاف بالضرورة عائقًا أمام التعاون، لكنه يجعل وجود آليات مؤسسية لإدارة التباينات أمرًا ضروريًا، بما يحافظ على استمرارية الاتفاقية حتى عند اختلاف مواقف الدول من بعض الأزمات.

كما ينبغي أن تراعي عملية التطوير مخاطر تحول الاتفاقية إلى أداة للاستقطاب الإقليمي؛ فالحفاظ على طبيعتها الدفاعية يتطلب عدم ربطها بصورة دائمة بخصم محدد، وإتاحة مساحة للتعامل مع مصادر التهديد وفق طبيعتها، مع الحفاظ على وحدة الموقف في القضايا التي تدخل ضمن نطاق الالتزامات المشتركة.

وبذلك، تتكامل متطلبات البنية القانونية والمؤسسية، ووضوح الالتزامات، وآليات اتخاذ القرار، والقيادة والسيطرة، والتشغيل البيني، والتدريبات المشتركة في بناء قدرة دفاعية قابلة للاستمرار. ولا تُقاس جاهزية اتفاق مكة بمجرد امتلاك الدول الأطراف قدرات عسكرية كبيرة، وإنما بمدى قدرتها على تشغيل هذه القدرات بصورة منسقة، واتخاذ القرار في الوقت المناسب، وتحمل الأعباء المترتبة على الالتزام، وإدارة الخلافات دون تعطيل التعاون. ومن هنا، يمثل الانتقال من الاتفاق إلى المؤسسة، ومن المؤسسة إلى القدرة العملياتية، ومن القدرة إلى الردع الموثوق المسار الأساسي لاختبار فاعلية الاتفاقية واستدامتها.

شروط التوسع وآفاق الانفتاح الإقليمي في اتفاقية مكة

تكتسب مسألة التوسع أهمية خاصة في المرحلة التأسيسية لاتفاقية مكة للدفاع المشترك، إذ يقتصر الإطار القائم على المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان، ولم تتبلور بعد قواعد تفصيلية معلنة تنظم انضمام أعضاء جدد. ومن ثم، ينبغي التمييز بين الإشارات العامة إلى إمكانية توسيع الاتفاقية وبين وجود نظام مؤسسي مكتمل للعضوية، بما يجعل وضع معايير واضحة للتوسع إحدى القضايا الأساسية في تطوير الاتفاقية مستقبلًا.

ويستدعي الانتقال من الإطار الثلاثي إلى صيغة أكثر اتساعًا وضع قواعد تحدد شروط العضوية وإجراءاتها، بما يشمل مدى توافق الدولة الراغبة في الانضمام مع أهداف الاتفاقية ومبادئها، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات الدفاعية، واستعدادها للمشاركة في آليات التشاور والتنسيق والتخطيط المشترك. كما ينبغي تحديد حقوق الأعضاء والتزاماتهم، وآلية تقييم طلبات الانضمام، والجهة المخولة باتخاذ قرار القبول، بما يحافظ على وضوح المسؤوليات وتماسك الاتفاقية مع اتساع نطاقها.

ويُعد الالتزام بمبادئ السيادة وعدم التدخل واحترام القانون الدولي وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية من المرتكزات التي يمكن أن تستند إليها سياسة التوسع، إلى جانب مراعاة القدرات المؤسسية والعسكرية والمالية للدولة الراغبة في العضوية. ولا تقتصر أهمية هذه المعايير على ضبط عملية القبول، وإنما تمتد إلى حماية الاتفاقية من التوسع غير المنضبط الذي قد يؤدي إلى تفاوت كبير في الالتزامات أو تعدد الأولويات الأمنية بما يؤثر في فاعلية اتخاذ القرار.

ومن الأنسب أن يتم التوسع بصورة تدريجية، تبدأ بمسارات الحوار والتعاون والتدريب وتبادل الخبرات، ثم تنتقل إلى صيغ الشراكة، وصولًا إلى العضوية الكاملة عند استيفاء المتطلبات المحددة. ويتيح هذا النهج اختبار مستوى التوافق والثقة والجاهزية قبل الانتقال إلى الالتزامات الدفاعية الكاملة، كما يوفر للاتفاقية مرونة في استيعاب دول تختلف في قدراتها وأولوياتها الأمنية.

وفي هذا السياق، يمثل الانفتاح المحتمل على إيران حالة خاصة من حيث تعقيد متطلبات الاندماج، إلا أن التعامل معها ينبغي أن يخضع للمعايير العامة ذاتها التي تحكم عضوية أي دولة، مع مراعاة طبيعة الملفات الأمنية العالقة. ويظل انضمام إيران مرتبطًا بمدى قدرتها على بناء مستوى مستدام من الثقة مع دول المنطقة، واحترام سيادة الدول وعدم استخدام الفاعلين المسلحين من غير الدول أدواتٍ للتدخل والنفوذ، والالتزام بأمن الممرات البحرية والتجارة الدولية، وتبني سياسات إقليمية تخفف من مصادر التوتر.

ولا يكفي في هذا السياق انخفاض مستوى التوتر السياسي أو تحسن العلاقات الثنائية، وإنما تبرز الحاجة إلى تحول قابل للتحقق في السلوك الأمني والإقليمي ينسجم مع متطلبات العضوية. فإدماج دولة لا تزال سياساتها الإقليمية مصدرًا للتوتر دون معالجة جذور الخلاف قد يضعف تماسك الاتفاقية، في حين يمكن للتحول المستدام نحو احترام قواعد حسن الجوار والتعامل مع الدول باعتبارها الوحدات الأساسية للأمن الإقليمي أن يفتح المجال أمام مستويات متقدمة من التعاون.

كما ينبغي أن يراعي أي انضمام محتمل الالتزامات الدولية ذات الصلة بالقدرات العسكرية وبرامج التسلح، وألا تتحول العضوية إلى وسيلة للالتفاف على القواعد والالتزامات الدولية. ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة عند بحث إدماج دولة ذات قدرات عسكرية واستراتيجية مؤثرة، إذ يتطلب الأمر ترتيبات واضحة وشفافة تضمن اتساق التعاون الدفاعي مع القانون الدولي والالتزامات القائمة.

وقد يثير أي توسع في اتجاه منظومة أمنية إقليمية أكثر استقلالًا اهتمام القوى الدولية وتحفظها، إلا أن طبيعة هذه المواقف ستتأثر بدرجة كبيرة بمسار الاتفاقية وأهدافها وآليات عملها. فكلما حافظت على طابعها الدفاعي، وارتبط توسعها بمعايير واضحة، وتجنبت تحويل العضوية إلى أداة للاستقطاب، ازدادت فرص التعامل معها باعتبارها إطارًا إقليميًا يسهم في تحمل الدول مسؤولية أكبر عن أمنها واستقرارها.

ولا ينبغي أن يُقاس نجاح التوسع بعدد الدول المنضمة، وإنما بقدرته على زيادة الفاعلية دون إضعاف التماسك. فالتوسع السريع قد يؤدي إلى تعدد التهديدات والأولويات وصعوبة التوافق، بينما يسمح التوسع المرحلي القائم على معايير موضوعية بالحفاظ على الثقة والتنسيق والقدرة على اتخاذ القرار. ومن ثم، يمكن تطوير مستويات مختلفة من العلاقة مع الدول الراغبة في التعاون، تبدأ بالشراكة والحوار والتعاون المتخصص، ولا تنتهي بالضرورة عند العضوية الكاملة.

وبذلك، يصبح التوسع وسيلة لبناء شبكة أمنية إقليمية أكثر ترابطًا، وليس مجرد زيادة عدد أطراف الاتفاقية. ويتيح هذا النهج توسيع مجالات التعاون مع الحفاظ على التزامات الدفاع المشترك ضمن نطاق واضح وقابل للتنفيذ. وإذا نجحت الاتفاقية في بناء نظام مستقر للعضوية والتوسع، فقد يتحول الانفتاح الإقليمي إلى أداة لتعزيز الثقة وإدارة التنافس وتوسيع دوائر التعاون الأمني.

التكامل الاقتصادي والصناعي بوصفه مدخلا لاستدامة اتفاقية مكة

يمثل البعد الاقتصادي أحد المقومات الأساسية لنجاح اتفاقية مكة للدفاع المشترك واستدامتها؛ إذ لا ينبغي أن تقتصر الاتفاقية على الالتزامات الدفاعية، وإنما يمكن أن تستند إلى شبكة من المصالح الاقتصادية والاستثمارية والصناعية المشتركة التي تعزز الترابط بين الدول الثلاث وتجعل استمرار التعاون خيارًا استراتيجيًا ذا فوائد متبادلة. ويكتسب التصنيع العسكري أهمية خاصة في هذا السياق، من خلال الاستفادة من الخبرات التركية في الصناعات الدفاعية، ولا سيما الطائرات المسيّرة، ومن الخبرات الباكستانية في مجالات الصواريخ والذخائر، بما يتيح فرصًا لنقل التقنية وتطوير الصناعات الدفاعية داخل المملكة.

ويمكن أن يتعزز هذا الترابط من خلال استثمارات سعودية مشتركة في تركيا وباكستان، إلى جانب مشروعات إنتاجية وتنموية متبادلة، بما يحقق مصالح اقتصادية مشتركة ويعزز الحوافز الداعمة لاستمرارية الاتفاقية. فكلما اتسعت المصالح المتبادلة بين أطرافها، أصبح الانسحاب منها أو إضعافها أكثر كلفة، وأصبحت الشراكة الدفاعية مدعومة بقاعدة اقتصادية ومؤسسية أكثر استقرارًا.

وفي هذا الإطار، يمكن تطوير التعاون بين الدول الثلاث في عدد من المجالات، من أبرزها:

1. التعاون التجاري: رفع مستوى التبادل التجاري، والعمل على تطوير اتفاقيات تجارية تتيح توسيع حركة السلع والخدمات والاستثمارات بين الدول الثلاث.
2. التعاون الاستثماري: توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الزراعية والحيوانية والصناعية وغيرها في تركيا وباكستان، بالتوازي مع تعزيز الواردات والاستثمارات المتبادلة.
3. التعاون التقني: تطوير مشروعات مشتركة في الذكاء الاصطناعي، والاتصالات، والأمن السيبراني، والتقنيات الإلكترونية والتشويش والحرب الإلكترونية، إلى جانب تبادل الخبرات والأبحاث.
4. التعاون الصناعي: إنشاء مشروعات صناعية مشتركة تستفيد من المزايا النسبية لكل دولة، وتعزز سلاسل الإمداد والإنتاج بين الأطراف.
5. التعاون التعليمي والمعرفي: تبادل الخبرات الأكاديمية والتدريبية، وتطوير برامج مشتركة في التعليم والبحث العلمي.
6. الصناعات الدفاعية ونقل التقنية: تطوير مشروعات مشتركة في الصناعات العسكرية، ونقل التقنيات والخبرات، وتوطين الإنتاج الدفاعي في المملكة.

وفي المقابل، تبرز أهمية تحديد الضوابط المتعلقة بالتعاون العسكري والاستثماري بصورة واضحة، بما في ذلك عدم تحول الاتفاقية إلى مصدر لالتزامات مالية غير متوازنة أو إلى وسيلة للضغط على أي طرف.

وبذلك، يمكن أن يتحول التكامل الاقتصادي والصناعي من عنصر مساند للاتفاقية إلى أحد مرتكزات قوتها واستدامتها؛ فالمصالح التجارية والاستثمارية والتقنية والصناعية والدفاعية المشتركة لا تعزز العلاقات بين الدول فحسب، وإنما تقلل كذلك من فرص التوتر بينها، وتزيد من تكلفة الانفصال عن الاتفاقية، وتدعم قدرتها على الاستمرار والتطور بوصفها إطارًا متكاملًا للأمن والتنمية والمصالح المشتركة.

التوصيات

1- استكمال الإطار القانوني والمؤسسي لاتفاقية مكة للدفاع المشترك

- الجهة المسؤولة: وزارات الخارجية والدفاع في المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان،
- آلية التنفيذ: استكمال إجراءات التصديق والنفاذ، وإقرار بروتوكول تنفيذي يحدد الالتزامات الدفاعية وحالات التفعيل وآليات اتخاذ القرار، وتفعيل الأمانة العامة واللجان المختصة، واعتماد خطة تنفيذ مرحلية بمؤشرات قياس واضحة.

2- إنشاء منظومة ثلاثية للإنذار المبكر والجاهزية والتشغيل المشترك

- الجهة المسؤولة: وزارات الدفاع وهيئات الأركان في الدول الثلاث.
- آلية التنفيذ: إنشاء مركز مشترك للإنذار المبكر وتبادل المعلومات، وتحديد معايير التشغيل البيني والاتصالات، وتنفيذ تدريبات ومناورات سنوية متعددة المجالات، وإعداد تقارير دورية لقياس الجاهزية ومعالجة الفجوات العملياتية.

3- تأسيس شراكة اقتصادية وصناعية داعمة لاستدامة الاتفاقية

- الجهة المسؤولة: وزارات الاقتصاد والاستثمار والصناعة في الدول الثلاث، بالتنسيق مع الجهات المعنية بالصناعات الدفاعية والقطاع الخاص.
- آلية التنفيذ: إنشاء مجلس اقتصادي وصناعي ثلاثي، وإعداد برنامج مشترك للمشروعات والاستثمارات وسلاسل الإمداد، وتحديد مجالات التخصص وفق المزايا النسبية لكل دولة، مع تطوير المشتريات المشتركة ونقل التقنية وتوطين الصناعات ذات الأولوية.

4- إنشاء منظومة مشتركة للاستشراف الاستراتيجي وإدارة المخاطر

- الجهة المسؤولة: الأمانة العامة لاتفاقية مكة بالتنسيق مع مراكز الدراسات والجهات المعنية بالأمن والدفاع في الدول الثلاث.
- آلية التنفيذ: إنشاء شبكة مراكز بحثية مترابطة في الرياض وأنقرة وإسلام آباد، وإعداد تقدير استراتيجي سنوي وسجل مشترك للمخاطر، وتنفيذ دراسات للسيناريوهات ومحاكاة الأزمات، ورفع نتائجها بصورة دورية إلى صانعي القرار السياسي والعسكري.

5- وضع إطار تدريجي ومنضبط للتوسع والشراكات الإقليمية

• الجهة المسؤولة: وزارات الخارجية والدفاع في الدول الثلاث،

6- آلية التنفيذ: إعداد معايير موحدة للعضوية والشراكة .

7- إطلاق برنامج ثلاثي للمعرفة والوعي الاستراتيجي وبناء القوى البشرية

• الجهة المسؤولة: وزارات التعليم والاتصال والإعلام والجهات البحثية في الدول الثلاث .

• آلية التنفيذ: إطلاق برامج مشتركة للبحث والتدريب والمنح والابتكار للشباب والخبراء، وإنشاء منصة معرفية مشتركة، وتنظيم منتدى سنوي للنخب والخبراء، وإنتاج دراسات ومواد إعلامية موثوقة تشرح أهداف الاتفاقية وتدعم الوعي الاستراتيجي وتواجه السرديات المضللة.

8- إطلاق مسار فكري وإعلامي لدعم اتفاقية مكة للدفاع المشترك

• الجهة المسؤولة: الأمانة العامة لاتفاقية مكة، بالتنسيق مع مراكز الدراسات ووزارات الإعلام والجهات البحثية في المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان.

• آلية التنفيذ: إنشاء شبكة ثلاثية من الخبراء والباحثين والمؤسسات الإعلامية، تتولى إعداد دراسات دورية حول منافع الاتفاقية وتحدياتها، وإصدار تقديرات وتحليلات موثوقة، وتنظيم منتدى سنوي للحوار الاستراتيجي، وإطلاق محتوى إعلامي مشترك يوضح أهداف الاتفاقية ويحد من السرديات المضللة، مع قياس أثر البرنامج في دعم الوعي الاستراتيجي ومساندة مأسسة الاتفاقية واستدامتها.

المصادر والمراجع

1- القبلان، تركي. (2026). «من الردع النووي إلى الردع التنموي: قراءة مقارنة بين "سلم هيرمان كان" و"سلم تركي قبلان" للتصاعد الاستراتيجي: دراسة تحليلية مقارنة». مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 12، العدد (47).

2- اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية. (2026).

3- البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية بشأن اتفاقية مكة للدفاع المشترك. (أغسطس 2026)

4- Buzan, B. (1991). People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era (2nd ed.). Lynne Rienner Publishers.

5- Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge University Press.

6- Walt, S. M. (1987). The Origins of Alliances. Cornell University Press.

7- فرج، محمد إبراهيم حسن. (2025، 23 سبتمبر). اتفاقية الدفاع السعودي-الباكستاني: السياق الإقليمي وانعكاساته على أمن الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية. مؤسسة الأهرام. https://www.siyassa.org.eg/News/22113.aspx?utm

8- عبد الرحمن، فهد أحمد. (2024). تحديات التعاون الأمني الخليجي ومستقبله في ضوء الاتفاقيات الأمنية الخليجية الهادفة لحماية الأمن الجماعي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 50(194)، 281-319.

9- حسن السيد، مايسة خليل، محمود، أحمد جلال، وعبد الباري، نيبال. (2025). انعكاسات تغير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط منذ 2017 حتى 2024. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، 5(1)، 502–519.

10- عبد الفتاح، كرار ذياب. (2026). الشراكة الدفاعية السعودية–الباكستانية: الدوافع الاستراتيجية والأبعاد الإقليمية الراهنة. المجلة العراقية للعلوم السياسية. وتتناول الدراسة انتقال الشراكة من التعاون التقليدي إلى شراكة استراتيجية مؤسسية، وأثرها في الردع وتوازن القوى والأمن الإقليمي. 7 (19).

11- عبد الرحمن، فهد أحمد. (2023). الإطار القانوني للأمن السيبراني لدول مجلس التعاون الخليجي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 49(190)، 257-298.

12- الخشيبان، علي. (2026، 10 أغسطس). اتفاقية مكة للدفاع المشترك.. الأبعاد الاستراتيجية. https://www.alarabiya.net

13- الجزيرة نت. (2026، 7 أغسطس). اتفاقية مكة للدفاع المشترك.. تحالف ردعي بين السعودية وباكستان وتركيا.https://www.aljazeera.net

14- الزهراني، فلاح. (2026). اتفاق مكة للدفاع المشترك: المضامين والأبعاد. https://www.makkahnews.sa/5514504.html 151

15- آل مسعود، سعود. (2026). "اتفاقية مكة للدفاع"... تفعيل الردع المشترك. https://www.majalla.com/node/332417

16- اللحياني، هاني. (2026). اتفاقية " مكة للدفاع المشترك" توسيع لآفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري. https://www.alriyadh.com/2201564

17- أبوطالب، حمود. (2026). اتفاقية مكة.. ردع وتوازن إستراتيجي. https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2260478

18- باطرفي، خالد محمد. (2026). اتفاقية مكة للدفاع المشترك... من الردع إلى الاستقرار. اتفاقية مكة للدفاع المشترك... من الردع إلى الاستقرار. https://www.al-madina.com/article/1000341

19- Adler, Emanuel, & Michael Barnett (Eds.). (1998). Security Communities. Cambridge: Cambridge University Press.

20- Haftendorn, Helga, Robert O. Keohane, & Celeste A. Wallander (Eds.). (1999). Imperfect Unions: Security Institutions over Time and Space. Oxford: Oxford University Press.

21- Ikenberry, G. John. (2001). After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars. Princeton, NJ: Princeton University Press.

22- Keohane, Robert O. (1984). After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton, NJ: Princeton University Press.

23- Snyder, Glenn H. (1997). Alliance Politics. Ithaca, NY: Cornell University Press.

24- Wallander, Celeste A. (2000). "Institutional Assets and Adaptability: NATO After the Cold War." International Organization, 54(4), 705–735.

25- Walt, Stephen M. (1997). "Why Alliances Endure or Collapse." Survival, 39(1), 156–179.

المشاركون

- **الورقة الرئيسة:** د. تركي القبلان
- **التعقيب الأول:** د. فهد العرابي الحارثي
- **التعقيب الثاني:** د. مطير الرويحلي
- **إدارة الحوار:** أ. جمال الملائكة
- **المشاركون بالحوار والمناقشة***

- د. حمد البريثن
- د. حميد الشايجي
- د. خالد باطرفي
- د. خالد بن دهيش
- د. خالد الرديعان
- معالي د. رياض نجم
- د. سعيد مزهر
- أ. سليمان العقيلي
- أ. د. صدقة فاضل
- د. عائشة الأحمدي
- معالي الفريق د. عبد الإله الصالح
- أ. عبد الرحمن باسلم
- د. عبد الرحمن العريني
- د. عبد العزيز العتيبي
- د عبدالله البريدي
- م. عبدالله الرخيص
- أ. د. فيصل المبارك
- د. مساعد المحيا
- د. وفاء طيبة

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com